

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠١٩ / ٢٠٢٢

تقرير متابعة عام

٢٠٢٠

الأمانة الفنية للجنة الوطنية /الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته





الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠١٩ / ٢٠٢٢

تقرير متابعة عام

٢٠٢٠

أبريل ٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبكَ قَوْلُه فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ
(٢٠٤) وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ
الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ (٢٠٥)

صدق الله العظيم

المحتويات

تقديم ٦

الملخص التنفيذي للنتائج المحققة خلال عامى ٢٠١٩-٢٠٢٠ ٧

الهدف الأول:
تطوير جهاز إداري كفء وفعال ١١

الهدف الثاني:
تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية ١٩

الهدف الثالث:
تفعيل آليات الشفافية والنزاهة ٢٧

الهدف الرابع:
تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد ٣٣

الهدف الخامس:
تحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة ٣٩

الهدف السادس:
دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته ٤٧

الهدف السابع:
زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته ٥٣

الهدف الثامن:
تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد ٦١

الهدف التاسع:
مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد والوقاية منه ٦٧

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١ ٧٣

تقديم

انقضى عام آخر بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (عام ٢٠٢٠) والذي شهد في ربعه الأول إندلاع أزمة عالمية صحية طالت آثارها جميع البلدان وهي جائحة فيروس كوفيد ١٩، وهو ما شكل تحديًا بمنظومة مكافحة الفساد بجمهورية مصر العربية إلا أن التخطيط المفصل للخطوات التنفيذية للاستراتيجية سهلت من عملية تعافي المنظومة من الأزمة. أُصيب العديد من منسقي ومسئولي متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بجهات الدولة المختلفة بالفيروس وكإجراء احترازي للوقاية من المرض تم الحد من عقد الاجتماعات الدورية المباشرة مع منسقي التنفيذ بمقر هيئة الرقابة الإدارية وتم الاستعاضة عنها بوسائل التواصل غير المباشرة.

استهدف العام الأول (٢٠١٩) تنفيذ نسبة ٣٩٪ من إجمالي الإستراتيجية **نُفذ منها نسبة ٣٦,٠٦٪ بمعدل نجاح ٩٢,٤٦٪.**

واستهدف العام الثاني (٢٠٢٠) تنفيذ نسبة ٣٢,٠٦٪ من اجمالي الاستراتيجية **نُفذ منها نسبة ٢٣,٣٦٪ بمعدل نجاح ٧٢,٨٦٪ .**

استهدفت الخطة كذلك خلال عام ٢٠٢٠ متابعة تنفيذ نسبة ٢,٩٤٪ من الإستراتيجية عبارة عن متأخرات التنفيذ خلال عام ٢٠١٩ ، وقد أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ١,١٧٪ من إجمالي الإستراتيجية ليصل ما تم تنفيذه من الإستراتيجية خلال العامين الأول والثاني إلى **٦٠,٥٩٪ من إجمالي الإستراتيجية بمعدل نجاح ٨٥,٢٧٪.**

والله الموفق والمستعان،

الأمانة الفنية للجنة الوطنية /الفرعية
التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته

الملخص التنفيذي للنتائج المحققة خلال عامى

٢٠٢٠/٢٠١٩

١ الخطة التنفيذية لمتابعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢:

البيان/ السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الإجمالي
المستهدف	٪٣٩	٪٣٢,٠٦	٪١٦,٩٦	٪١١,٩٨	٪١٠٠

٢ الملخص التنفيذي لنتائج متابعة العام الأول ٢٠١٩:

المستهدف من الاستراتيجية	المنفذ في ٢٠١٩	المتبقي	معدل النجاح
٪٣٩	٪٣٦,٠٦	٪٢,٩٤	٪٩٢,٤٦

٣ ملخص الموقف التنفيذي لمتأخرات العام الأول ٢٠١٩:

المتأخرات	المنفذ في ٢٠٢٠	المتبقى
٪٢,٩٤	٪١,١٧	٪١,٧٧

٤ الملخص التنفيذي لنتائج متابعة العام الثاني ٢٠٢٠:

المستهدف من الاستراتيجية	المنفذ	المتبقي	معدل النجاح
٪٣٢,٠٦	٪٢٣,٣٦	٪٨,٧	٪٧٢,٨٦

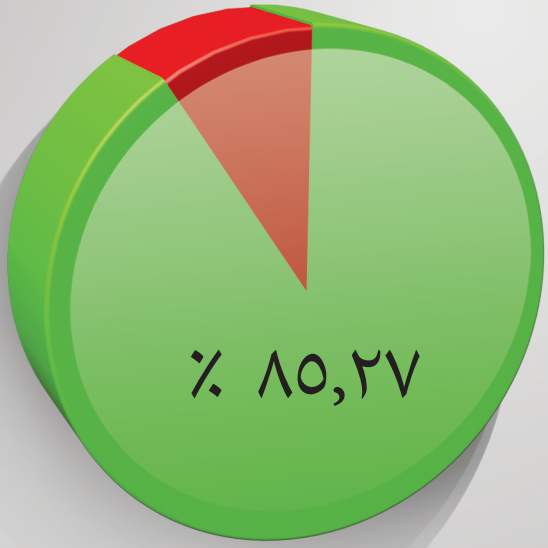
٥ الملخص التنفيذي للنتائج المحققة خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠:

السنة	المستهدف	المنفذ	المتبقي	معدل النجاح الكلي
٢٠١٩	٪٣٩	٪٣٧,٢٣	٪١,٧٧	
٢٠٢٠	٪٣٢,٠٦	٪٢٣,٣٦	٪٨,٧	
الإجمالي	٪٧١,٠٦	٪٦٠,٥٩	٪١٠,٤٧	٪٨٥,٢٧

٦

إجمالى عامى ٢٠٢٠/٢٠١٩

التحديات نسبة النجاح

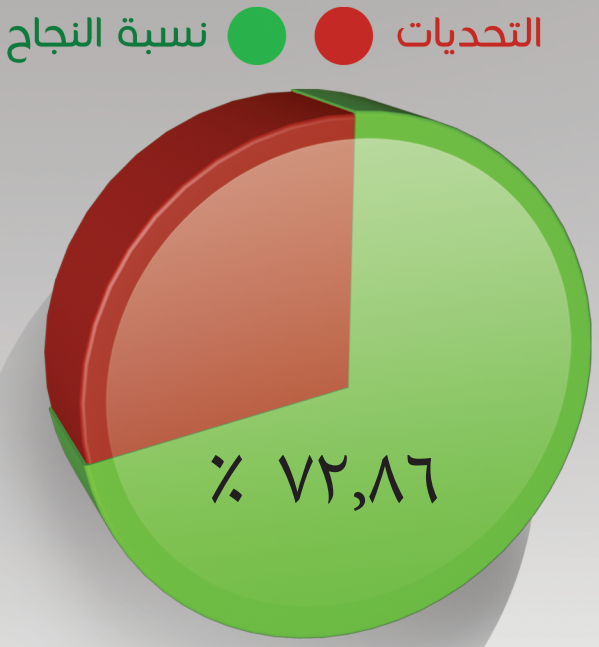


نسب تنفيذ الأهداف ٢٠٢٠/٢٠١٩

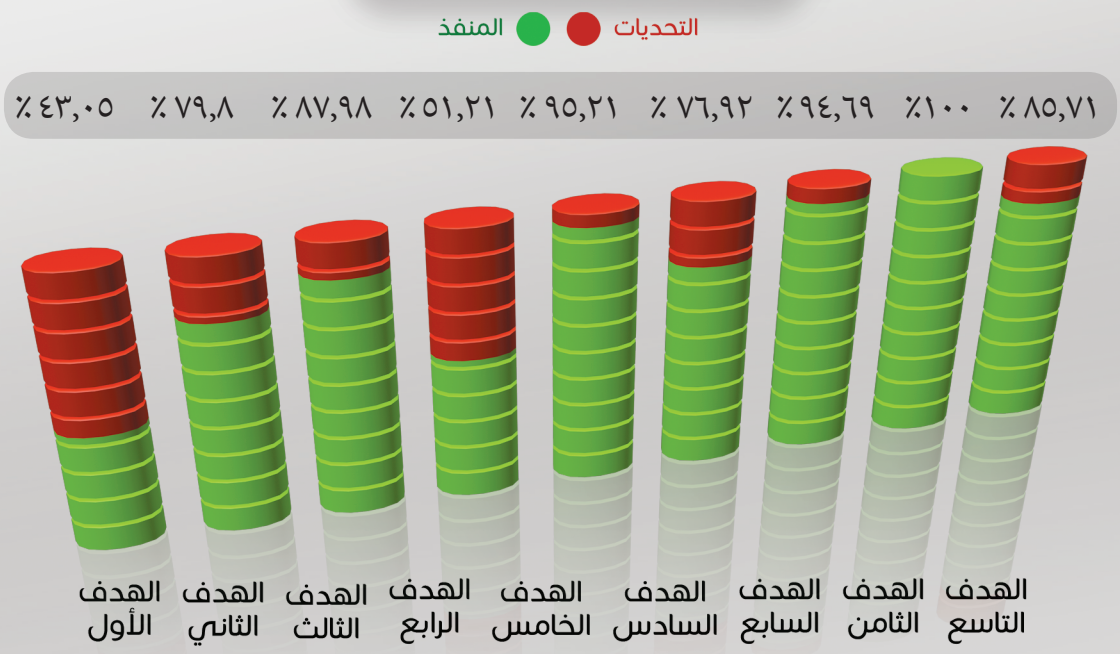
التحديات المنفذ



إجمالى عام ٢٠٢٠



نسب تنفيذ الأهداف ٢٠٢٠/٢٠١٩



أبرز الممارسات الناجحة

١. إعداد دليل عمل وحدات المراجعة الداخلية واستحداث الوحدة بعدد ٤٠ هيكل تنظيمي.
٢. تنفيذ استطلاع رأي العاملين عن بيئة العمل عام ٢٠١٩ والتنسيق لتحسين قيمة المؤشر.
٣. إطلاق موقع «قيم خدماتك» بهدف تقييم الخدمات العامة.
٤. تفعيل نظام «GFMIS» بشكل كامل.
٥. تفعيل جائزة مصر للتميز الحكومي .
٦. تقديم عدد ٤٥ خدمة الكترونية على بوابة مصر الرقمية وعدد ٤٢ خدمة الكترونية على بوابة خدمات المحليات.
٧. تنفيذ استطلاع رأي للمواطنين عن رضائهم عن الخدمات المقدمة الكترونيًا.
٨. إعداد دليل محدث للخدمات الحكومية واطلاقه على بوابة الحكومة على الانترنت.
٩. الاستمرار في نشر ميزانية وموازنة المواطن.
١٠. إعداد الميثاق الأخلاقي للمجتمع الجامعي «أعضاء هيئة التدريس والطلاب».
١١. صدور إصدارين لمؤشر مدركات الفساد المحلي خلال عامي ٢٠١٩و٢٠٢٠.
١٢. تدريس مقرر حقوق الانسان ومكافحة الفساد بكافة الجامعات الحكومية.
١٣. تنفيذورشة عمل دولية عن حماية الرياضة من الفساد.
١٤. عقد ٢٢ مؤتمر للتوعية بمخاطر الفساد ودور المجتمع المدني في الوقاية منه ومكافحته.

أبرز التحديات

١. التأخر في تنفيذ الإصدار الثاني من استطلاع رأي رضاء العاملين عن بيئة العمل.
٢. عدم استحداث وحدة الدعم التشريعي بأغلب الهياكل التنظيمية المستهدفة.
٣. عدم كفاية التفاعل على الموقع الإلكتروني «قيم خدماتك» لإصدار تقرير عن رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية.
٤. عدم صدور قوانين لحماية المبلغين والشهود والضحايا والخبراء، وللتعاون الدولي في المسائل الجنائية، وحرية تداول المعلومات.
٥. عدم صدور قانون بتعديل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع، يسمح بتقديم إقرارات الذمة المالية إلكترونيًا.
٦. عدم تفعيل قانون حظر تعارض المصالح.

الهدف الأول

تطوير جهاز إدارى كفء وفعال



الهدف الأول: (تطوير جهاز إداري كفء وفعال)

١. يمثل الهدف الأول نسبة ١٦٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة **٢,٩٥٪** من إجمالي الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة خلال عام ٢٠٢٠ عن تنفيذ نسبة ١,٢٧٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٤٣,٠٥٪ من المستهدف بالهدف الأول.

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف الأول:**

أ- الإجراء الأول: تفعيل المبادئ الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة:

(١) الشق الأول من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بنشر قرار وزير التخطيط رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير وآليات التطوير التنظيمى لوحدات الجهاز الإداري للدولة فى عدد من المواقع الإلكترونية الإخبارية والبحثية، كما تم تنظيم حلقات نقاشية حول تلك المبادئ الحاكمة بحضور ممثلين عن الجهات الإدارية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تطبيق خطة لتطوير الهياكل التنظيمية بوحدات الجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) من قبل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وإستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تطوير عدد (٢١) هيكل تنظيمى وقد تم تطوير عدد ٥٤ هيكل تنظيمي بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٢٪) من الاستراتيجية كالتالي: (الوزارات: التخطيط والتنمية الإدارية - المالية - الكهرباء والطاقة المتجددة - التموين والتجارة الداخلية - التنمية المحلية - وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج - الأوقاف - الداخلية - التربية والتعليم والتعليم الفني - التجارة والصناعة - النقل - الصحة والسكان - التضامن الإجتماعي - القوى العاملة - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الثقافة - البيئة - البترول والثروة المعدنية - الإعلام - السياحة والآثار - شئون المجالس النيابية/ دواوين محافظات: الشرقية - شمال سيناء - الدقهلية - سوهاج - بني سويف - أسوان/ الجامعات الحكومية: أسوان - أسيوط - الأزهر - الأقصر - الزقازيق - السويس - الفيوم - القاهرة - المنوفية - المنيا - الوادي الجديد - بنها - بني سويف - بورسعيد - جنوب الوادي - حلوان - دمنهور - دمياط - سوهاج - عين شمس - قناة السويس - كفر الشيخ - مدينة السادات - مطروح).

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٢٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ب- الإجراء الثاني: وضع خطة تدريبية للعاملين في الجهاز الإداري وفقًا لمتطلبات التطوير.

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بوضع خطط تدريبية لرفع كفاءة العاملين بالجهاز الإدارى للدولة لعدد (٨٤) جهة على مستوى الجمهورية.

(٢) الإجراء الثاني غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

ج - الإجراء الثالث: تفعيل نظام التدقيق والرقابة الداخلية.

(١) استهدف الإجراء تطبيق نظام تنفيذى للتدقيق والرقابة الداخلية يقوم بإعداد تقارير دورية يصدرها عدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات)، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم/ ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن إستحداث (٦) وحدات من ضمنها هذه الوحدة على أن يُصدر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة قرارات بشأن دمجها بالهياكل التنظيمية لتلك الوحدات، استهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ إستحداث الوحدة بعدد (٨٤) جهة وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ٤٧,٦٢٪ تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية حيث قام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإصدار القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن دليل عمل وحدات الرقابة الداخلية كما قام بإعتماد الوحدة بعدد ٤٠ جهة مُستهدفة كالتالي (وزارات: التخطيط والتنمية الإدارية - التموين والتجارة الداخلية - الأوقاف - التجارة والصناعة - النقل - القوى العاملة - الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الثقافة - البيئة - الإعلام - السياحة والآثار - شئون المجالس النيابية/ دواوين المحافظات: الشرقية - شمال سيناء - الدقهلية - سوهاج - بني سويف/ الجامعات الحكومية: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - أسوان - أسيوط - الأقصر - الزقازيق - السويس - الفيوم - القاهرة - المنيا - الوادي الجديد - بنها - بني سويف - بورسعيد - جنوب الوادي - دمنهور - دمياط- سوهاج - قناة السويس - مدينة السادات - مطروح).

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٤٧,٦٢٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٢٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

د- الإجراء الرابع: تحديث قواعد بيانات الأصول والعاملين بوحدات الجهاز الإداري.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تحديث قواعد بيانات الأصول العقارية والأراضى بوحدات الجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) على مدار سنوات الاستراتيجية، استهدفت الخطة حصر اصول عدد (٣٠) جهة ادارية خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم حصر الأعداد المستهدفة بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٢٩٪) من الاستراتيجية. وقد قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتنسيق مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال شهر أبريل ٢٠٢٠ بتنفيذ وإنشاء المنظومة الإلكترونية لإدارة أصول وأملاك الدولة من خلال إصدارين، الأول تم نهوه بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٧ وإطلاقه بجهات الدولة وتم خلاله نقل وتهجير بيانات الأصول المؤجرة السابق تجميعها بمعرفة هيئة الرقابة الإدارية حيث اتاح هذا الإصدار لجهات الدولة تصحيح واستكمال بيانات الأصول المؤجرة فقط، أما الأصدار الثاني فيتيح لجهات الدولة تسجيل كافة أنواع الأصول المملوكة لها (مؤجرة/ مستغلة/ غير مستغلة... الخ) وإدارتها بالأسلوب الأمثل من خلال تطبيقات (إدارة الأصل/ البعد المكاني/ العقود/ المديونيات/ التحصيل/ الشئون القانونية/ المخالفات والتعديات/ التقييم والتسعير) ومن المنتظر إطلاقه خلال عام ٢٠٢١.

(٢) استهدف الشق الثاني تحديث قواعد بيانات العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) على مدار سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تحديث قاعدة بيانات العاملين بعدد (٢١) جهة حيث تم تحديث العدد المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٢٪) من الاستراتيجية، حيث قام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بتحديث كافة قواعد بيانات العاملين.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٤٩٪) من إجمالى الاستراتيجية .

هـ- الإجراء الخامس: تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

(١) الشق الأول من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ برصد خطة تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإدارى للدولة وذلك بواقع عدد (٥٥) جهة تمثل (المحافظات / الجامعات) وتم إستثناء الوزارات من ذلك الإجراء فى ضوء النقل للعاصمة الإدارية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء قياس لمدى رضاء العاملين بوحدات الجهاز الإدارى عن بيئة العمل (٤) مرات على مدار الاستراتيجية بواقع مرة كل عام وقد تم تنفيذه بنجاح خلال عام ٢٠١٩ إلا أن الظروف الحالية حالت دون صدور اصدار عام ٢٠٢٠ (صدر قرار لوزير التخطيط بوقف الدراسات الميدانية بسبب انتشار جائحة كورونا وبالتالي لم يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتصريح بالقيام بالدراسة الميدانية) وجاري المتابعة مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء لتنفيذه خلال عام ٢٠٢١.

(٣) لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء الخامس.

و- الإجراء السادس: تفعيل نظام جوائز التميز في الأداء الحكومي.

(١) الشق الأول من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بوضع وتطبيق نظام جوائز للتميز فى الأداء الحكومى ونشر مواد دعائية تعريفية بالمسابقة بالجهات المشاركة، وعلى مواقع التواصل الإجتماعي كما نظم المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة (المعهد القومى للإدارة سابقًا) التابع لوزارة التخطيط ورش عمل للتوعية بخطوات وإجراءات الترشح للجائزة.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء رصد عدد مشاركات وحدات الجهاز الإدارى بالدولة بواقع عدد (٣٣٦) مشاركة من عدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) بشكل سنوى في جائزة التميز الحكومى على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ مشاركة عدد (٨٤) جهة خلال عام ٢٠٢٠، حيث تم مشاركة جميع الجهات المستهدفة فيما عدا وزارة الخارجية بنسبة نجاح ٩٨,٨٪ تمثل نسبة (٠,٢٪) من الاستراتيجية .

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ٩٨,٨٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٢٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ز- الإجراء السابع: تطوير هياكل الأجور وربطها بمنظومة متطورة لتقويم الأداء.

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذه خلال عام ٢٠١٩ بتشكيل لجنة برئاسة السيد/ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم و الإدارة تختص بدراسة وضع إطار عام لنظام الأجر المكمل بجميع الوحدات الخاضعة لأحكام قانون الخدمة المدنية بمراعاة طبيعة عمل كل وحدة ونوعية الوظائف بها وطبيعة إختصاصتها ومعدلات أداء موظفيها، وبتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠ أصدر السيد/ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القرار رقم/ ٦٥ بشأن تسكين وترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية ليستحق الأجر الوظيفى المقرر للوظيفة المُرقى إليها إعتباراً من ٢٠١٩/٧/١، كذا فى ٢٠١٩/٧/٨ تم إصدار القرار رقم/ ١٦٢٧ بتقرير الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الإقتصادية.

(٣) الإجراء السابع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

ح - الإجراء الثامن: وضع آليات تضمن عدم تعارض المصالح.

(١) استهدف الإجراء تطبيق آليات تضمن عدم تعارض مصالح المسئولين بالأجهزة الحكومية، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم/ ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن إستحداث (٦) وحدات من ضمنها وحدة مختصة بالدعم التشريعى منوط بها تنفيذ ذلك الغرض على أن يُصدر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة قرارات بشأن دمجها بالهياكل التنظيمية للوحدات المختلفة، وقد استهدفت الخطة استحداث الوحدة بعدد ٤٢ جهة وقد تم استحداثها بعدد ٧ جهات (وزارات: الأوقاف - البيئة - التجارة والصناعة - التخطيط والتنمية الإقتصادية - التموين والتجارة الداخلية - الثقافة - النقل) بنسبة نجاح ١٦,٦٧٪ خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٠,١٣٪) من اجمالي الاستراتيجية. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى تاريخه لم يتم تفعيل القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة لعدم صدور قرار إنشاء لجنة الوقاية من الفساد والتي يعهد إليها تطبيق أحكام هذا القانون.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثامن ١٦,٦٧٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,١٣٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ط - الإجراء التاسع: قياس معدل رضاء المواطنين المتعاملين مع وحدات الجهاز الإداري.

(١) استهدف الإجراء وضع نظام موحد لقياس رضاء جمهور المتعاملين مع وحدات الجهاز الإدارى، وفي هذا الشأن اطلقت وزارة التخطيط الموقع الإلكتروني قيم خدماتك (أطلقته وزارة التخطيط بشكل تجريبي قبل نقله إلى وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنفيذًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠) والذي يتيح للمواطنين تقييم الجهات الإدارية إلا أن التفاعل على الموقع ضعيف لا يسمح بقياس رضاء المواطنين على المستوى القومي حيث ينبغي اطلاق حملة اعلامية لتوعية المواطنين بوجود

الموقع، لذا تم التنسيق مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار لتولى إجراء استطلاع رأى يقيس رضاء المواطنين عن الخدمات المقدمة حكومياً، وتم الانتهاء من تصميم الاستطلاع ولظروف أزمة فيروس كوفيد ١٩ تم إرجاء صدوره إلى عام ٢٠٢١.

(٢) لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء.

ى - الإجراء العاشر: تفعيل الربط المميكن بين الوحدات الحسابية.

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بتفعيل نظام الربط المميكن للوحدات الحسابية (ربط الوحدات الحسابية بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS) وهو ما قامت وزارة المالية بتطبيقه بداية من ٢٠١٩/٣/٣١.

(٢) الإجراء العاشر غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

٥. **أبرز الممارسات الإيجابية التى تمت تنفيذًا للهدف الأول خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠:**

أ- بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠ أصدر السيد/ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القرار رقم/ ٦٥ بشأن تسكين وترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية ليستحق الأجر الوظيفى المقرر للوظيفة المُرقى إليها إعتبارًا من ٢٠١٩/٧/١، كذا في ٢٠١٩/٧/٨ تم إصدار القرار رقم/ ١٦٢٧ بتقرير الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الإقتصادية .

ب- قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإعداد وتطوير دليل عمل وحدات المراجعة الداخلية بالجهاز الإدارى للدولة من خلال التركيز على آليات عمل عناصر الإدارات ووسائل تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها، وكذا تم إجراء التحريات الرقابية عن عدد (٢١٤) مرشح للعمل بوحدات المراجعة الداخلية بالجهاز الإدارى للدولة لضمان حسن السمعة والنزاهة والكفاءة الفنية والإدارية لهؤلاء المرشحين، وتم إجراء العديد من الأعمال الأخرى كالآتى:

(١) التواصل والتنسيق مع الوزارات للمرشحين للعمل في الوحدة المستحدثة .

(٢) عقد اختبارات فى اللغة الإنجليزية وإستخدامات الحاسب الآلى وإختبار نفسي للمرشحين من جميع الوزارات واستبعاد غير المتأهلين في الاختبارات.

ج - عقد مجموعات تدريبية لعدد (٢١٤) مرشح من جميع الوزارات بواقع (٣٠) مشارك في الدورة لمدة يومين، وأشتمل التدريب على (آليات الحوكمة / مكافحة الفساد / المراجعة الداخلية الحكومية).

د - الاتفاق مع معهد نظم القوات المسلحة لعقد اختبار للحوكمة والمراجعة الداخلية ومكافحة الفساد ومدونات السلوك بالإضافة إلى إختبار سيكوماتري للمرشحين .

هـ - إنشاء لجنة علمية لوضع منهج تدريبى وشهادة حكومية معتمدة للمراجعة الداخلية الحكومية.

و- قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بإجراء إستطلاع رأى العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة بواقع عدد (٥٥) جهة (محافظات / جامعات) لقياس مدى رضائهم عن بيئة العمل .

ز - بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣١ قامت وزارة المالية بتفعيل نظام الربط المميكن للوحدات الحسابية (ربط الوحدات الحسابية بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بكافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة .

ح - قامت وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية بإنشاء موقع خاص بجائزة مصر للتميز الحكومي، كذلك تم نشر مواد دعائية تعريفية بالمسابقة بالجهات المشاركة، وعلى مواقع التواصل الإجتماعي كما نظم المعهد القومى للإدارة التابع لوزارة التخطيط ورش عمل للتوعية بخطوات وإجراءات الترشح للجائزة.

ط- استحداث وحدة للمراجعة الداخلية من ضمن مهامها اعداد تقارير الرقابة الداخلية بعدد ٤٠ جهة

ي- تطوير عدد ٢١ هيكل تنظيمي وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم/ ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن إستحداث (٦) وحدات.

ك- اطلاق المنظومة الإلكترونية لإدارة أصول وأملاك الدولة.

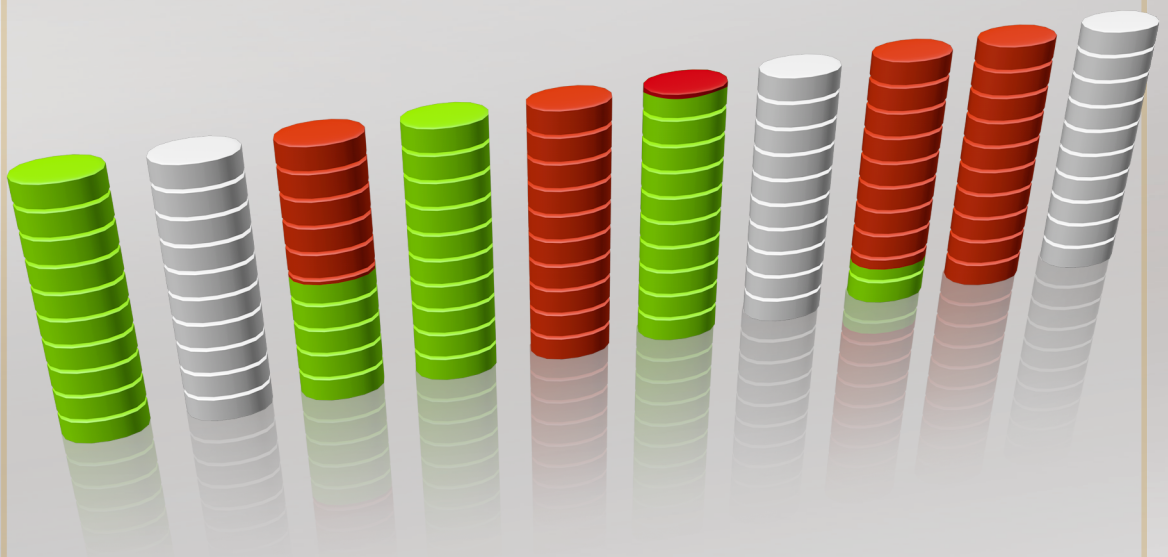
م- مشاركة عدد ٣٦٩٩ موظف بجوائز التميز الحكومي خلال عام ٢٠١٩ وعدد ٦٦٦٠ متدرب من ٨٣ جهة مختلفة خلال عام ٢٠٢٠.

نسب تنفيذ الهدف الأول

عام ٢٠٢٠

التحديات المنفذ

الإجراء الأول	الإجراء الثاني	الإجراء الثالث	الإجراء الرابع	الإجراء الخامس	الإجراء السادس	الإجراء السابع	الإجراء الثامن	الإجراء التاسع	الإجراء العاشر
٪ ١٠٠	غير مستهدف	٪٤٧,٦٢	٪ ١٠٠	صفر٪	٪ ٩٨,٨	غير مستهدف	٪١٦,٦٧	صفر٪	غير مستهدف





الهدف الثاني

تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية

مصر الرقمية

الهدف الثاني: (تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية)

١. يمثل الهدف الثاني نسبة ١١٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٢,٣٨٪ من اجمالى الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة خلال عام ٢٠٢٠ عن تنفيذ نسبة ١,٩٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٧٩,٨٪ من المستهدف بالهدف الثاني.

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف الثاني:**

أ - الإجراء الأول: استكمال قاعدة البيانات القومية المتكاملة لربط كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة إلكترونيًا.

(١) استهدف الإجراء إستكمال قواعد البيانات القومية المتكاملة للبنية المعلوماتية لربط كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة إلكترونياً بإجمالي عدد (٦٧) قاعدة بيانات على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (١٧) قاعدة بيانات خلال عام٢٠٢٠ تم تنفيذ (١٠) قواعد بيانات بنسبة نجاح ٥٨,٨٢٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٢٩٪) من الاستراتيجية، ليصل عدد قواعد البيانات المربوطة إلى (٦٠) قاعدة بيانات مؤثرة كالتالي: (وزارة الداخلية: مصلحة الأحوال المدنية - المرور - أحوال مدنية «وفيات» / النيابة العامة: الزواج والطلاق «الحالة الشخصية» / وزارة العدل: ممتلكات التوثيق - الصندوق الإجتماعي «المشروعات الصغيرة والمتوسطة» - العاملين بالعاصمة الجديدة / وزارة التموين: التموين send&receive - التموين مشتركين White list - التموين تظلمات / وزارة التضامن الإجتماعي: الإعاقة - التأمينات الإجتماعية «حكومي» - التأمينات الإجتماعية «عام/خاص» - المرأة المعيلة - المرأة المعيلة send&receive - تكافل وكرامة - الجمعيات الأهلية - دور الأيتام والمسنين والدفاع / وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية: تمويل عقاري / وزارة التجارة والصناعة: الرقابة على الصادرات والواردات - السجل التجاري / وزارة التربية والتعليم: المدارس - محو الأمية / وزارة الخارجية: النابغين / وزارة القوى العاملة: العمالة المؤقتة / وزارة الزراعة: الحيازة الزراعية / وزارة الصحة والسكان: المواليد والوفيات - فيروس سي - التأمين الصحي «الملف الطبي» - الملف الصحي «المنتفعين outbound» - التأمين الصحي «المنتفعين LINK» - وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة: شركة الأسكندرية لتوزيع الكهرباء - شركة البحيرة لتوزيع الكهرباء -شركة القناة لتوزيع الكهرباء - شركة جنوب الدلتا لتوزيع الكهرباء - شركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء - شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء - شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء - شركة مصر العليا لتوزيع الكهرباء - شركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء / وزارة المالية : الضرائب العامة - المهن الحرة - ضريبة القيمة المضافة - قاعدة بيانات المهن الحرة - الجمارك / وزارة الاتصالات: TE-Data - المصرية للاتصالات / وزارة الاستثمار: الاستثمار / شركة e-finance: المرتبات الحكومية - تكافل وكرامة «صرف»/ شركة we: استهلاكات we - مشتركين we/ شركة اتصالات: استهلاكات «اتصالات» - مشتركين «اتصالات» / شركة فودافون: استهلاكات «فودافون» - مشتركين «فودافون» / شركة أورانج: استهلاكات «أورانج» - مشتركين «أورانج» / المجالس الطبية: قوائم الانتظار / المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء: أسر الشهداء).

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم استهداف وصول عدد قواعد البيانات المربوطة إلى عدد ١١١ قاعدة بيانات بنهاية عام ٢٠٢١.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ٥٨,٨٢٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ ونسبة (٠,٢٩) من إجمالى الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: تفعيل منظومة الدفع والتوقيع الإلكتروني.

(١) استهدف الإجراء تحديد الخدمات المستهدف تطبيق وسائل تحصيل إلكتروني بها والبالغ عددها (٧٠) خدمة محليات، استهدفت الخطة توفير خدمات التحصيل الإلكتروني بعدد (٢٠) خدمة محليات خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم التنفيذ بعدد (٤٢) خدمة من خلال إطلاق بوابة خدمات المحليات وهو ما يمثل نسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٢٩٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٢٩٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية الكترونيًا.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية إلكترونياً Government to Government من خلال ربط عدد (٣٠) وزارة على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة ربط عدد (١٠) وزارات خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم ربط عدد ٣ وزارات فقط من المستهدف بنسبة نجاح ٣٠٪ تمثل نسبة (٠,١٪) من الاستراتيجية حيث وصل عدد الوزارات المربوطة في المنظومة إلى ١٣ وزارة وعدد ٨ محافظات وجهات حكومية أخرى بإجمالي عدد ٤٨ جهة كالتالي: (البنك المركزي المصري - بنك ناصر الإجتماعي - تطبيق خدمات مصر GtoG - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - ديوان عام محافظة الاسماعيلية - ديوان عام محافظة اسوان - ديوان عام محافظة البحيرة - ديوان عام محافظة القاهرة - ديوان عام محافظة المنيا - ديوان عام محافظة الوادي الجديد - ديوان عام محافظة بورسعيد - ديوان عام محافظة مطروح - صندوق التأمين الحكومي - صندوق التأمين العام والخاص - المجلس القومي للطفولة والأمومة - مركز دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء - مشيخة الأزهر الشريف - النيابة العامة «نيابة الأسرة» - النيابة العامة «نيابة المرور» - الهيئة العامة لتعليم الكبار - وزارة الاتصالات «الهيئة العامة للبريد» - وزارة الاستثمار «هيئة الاستثمار» - وزارة البيئة «جهاز شئون البيئة» - وزارة التجارة والصناعة «الهيئة العامة للتنمية الصناعية» - وزارة التجارة والصناعة «هيئة الرقابة على الصادرات» - وزارة التربية والتعليم - وزارة التربية والتعليم «هيئة الابنية التعليمية» - وزارة التضامن الإجتماعي «تكافل وكرامة» - وزارة التضامن

الإجتماعي «معاش الضمان الإجتماعي» - وزارة التموين والتجارة الداخلية «السجل التجاري» - وزارة التموين والتجارة الداخلية «قاعدة بيانات التموين» - وزارة التنمية المحلية «ميكنة المحليات» - وزارة الداخلية «الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات» - وزارة الزراعة «الهيئة العامة للخدمات البيطرية» - وزارة الصحة «المجالس الطبية المتخصصة» - وزارة الصحة «الهيئة العامة للتأمين الصحي» - وزارة الصحة «منظومة فيروس سي» - وزارة الصحة «منظومة مسح وعلاج التقزم والسمنا والأنيميا» - وزارة الصحة «منظومة ميكنة صرف البان الأطفال» - وزارة الصحة «منظومة ميكنة مكاتب الصحة» - وزارة المالية «سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية» - وزارة المالية «مصلحة الضرائب العامة» - وزارة النقل – الديوان العام - وزارة النقل «قطاع النقل البحري» - وزارة النقل «هيئة موانى البحر الأحمر» - وزارة النقل «هيئة ميناء الأسكندرية» - وزارة النقل «هيئة ميناء دمياط»).

(٢) الشق الثاني من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بإنشاء بريد إلكتروني رسمى ومعتمد لمسئولى الإدارة العليا لعدد (٨٤) جهة تمثل كافة الوزارات والمحافظات والجامعات.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٣٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,١٪) من إجمالى الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: تبسيط الإجراءات الإدارية وميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء ميكنة الخدمات العامة، وقد حددت وزارة الإتصالات عقب صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠ عدد الخدمات المستهدف ميكنتها خلال السنوات ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ ب ٤٥٢ خدمة، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ ميكنة عدد ٧٢ خدمة منهم، حيث تم تنفيذ ٤٥ خدمة على بوابة مصر الرقمية بنسبة نجاح ٦٢,٥٪ تمثل نسبة (٠,٠٧٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء قياس رضاء المواطنين عن الخدمات المقدمة إلكترونيا بشكل سنوي، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تنفيذ استطلاع رأي عن الخدمات المقدمة إلكترونيًا وتم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٣٣٪) من الاستراتيجية بقيام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتنفيذ الدراسة التي بينت أن حوالي ٣٣,٦٪ بالعينة البحثية راضين عن الخدمات المقدمة إلكترونيًا وحوالي ٥,٢٪ راضين إلى حد ما و٦,٤٪ غير راضي وحوالي ٥٤,٧٪ لم يحددوا، وقد تم التنسيق مع مجلس الوزراء لرفع الوعي المجتمعي بوجود تلك الخدمات وتحسين رضاء المواطنين عنها، وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته رقم ١٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣ الإحاطة بالعرض التقديمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بشأن استطلاع رأي المصريين

حـول التطبيقـات الحكوميـة الإلكـتروني، ويتـولى السـيد/ وزيـر الدولـة للإعـلام بالتنسـيق مع السـادة وزراء التخطيـط والتنميـة الإقتصاديـة، والتنميـة المحليـة، والاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات وضـع خطـة إعلاميـة متكاملـة للتوعيـة المسـتمرة للمواطنـين بالخدمـات المتوفرة عـلى البوابـات الإلكترونيـة، وكيفيـة التعامـل معهـا.

(٣) نسـبة النجـاح في تنفيـذ الإجـراء الرابـع ٩٠,٨٤٪ مـن المسـتهدف خـلال عـام ٢٠٢٠، ونسـبة ٠,٤٪ مـن إجـمالي الاسـتراتيجية.

هـ - الإجراء الخامس: استكمال إنشاء المراكز التكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية.

(١) اسـتهدف الإجـراء إسـتكمال إنشـاء المراكـز التكنولوجيـة فى مختلـف أنحـاء الجمهوريـة ليصـل عددهـا إلى (٢٢٥) مركـز تكنولوجـى بنهايـة الاسـتراتيجية، وإسـتهدفت الخطـة تنفيـذ عـدد (٧٥) مركـز خـلال عـام ٢٠٢٠، حيـث تـم تنفيـذ المسـتهدف بنسـبة نجـاح ١٠٠٪ تمثـل نسـبة (٠,٣٣٪) مـن الاسـتراتيجية حيـث وصـل عـدد المراكـز التكنولوجيـة إلى ٢٥٩ مركـز تكنولوجـي كالتـالي: (عـدد ٢٣٦ مركـز تكنولوجـي مركـزي يقدمـون عـدد ٨٤ خدمـة بجميـع المحافظـات باسـتثناء محافظـة شـمال سـيناء ، وعـدد ٢٣ مركـز تكنولوجـي لا مركزي يقدمـون عـدد ٦٥ خدمـة بمحافظـات القاهـرة والجيـزة والمنوفيـة وشـمال سـيناء).

(٢) نسـبة النجـاح في تنفيـذ الإجـراء الخامـس ١٠٠٪ مـن المسـتهدف خـلال عـام ٢٠٢٠، ونسـبة (٠,٣٣٪) مـن إجمالى الاسـتراتيجية.

و - الإجراء السادس: استكمال ونشر أدلة الخدمات الحكومية.

(١) الشـق الأول مـن الإجـراء غـير مسـتهدف خـلال عـام ٢٠٢٠ حيـث تـم نهـوه خـلال عـام ٢٠١٩ بإسـتكمال ونـشر أدلـة الخدمـات الحكوميـة بعـدد (٨٤) جهـة تمثـل كافـة الـوزارات والمحافظـات والجامعـات، حيـث قامـت وزارة التخطيـط بإعـداد دليـل يشـمل عـدد (٥٠٠) خدمـة عامـة تضمنـت (مـكان تأديـة الخدمـة / الرسـوم المقـررة / المـدة الزمنيـة للحصـول عـلى الخدمـة) وذلـك لتيسـير حصـول المواطنـين عـلى الخدمـات الحكوميـة وقـد تـم تبويـب الخدمـات بشـكل مبسـط وإطـلاق «دليـل الخدمـات العامـة» عـلى بوابـة الحكومـة الإلكترونيـة.

(٢) اسـتهدف الشـق الثـاني مـن الإجـراء قيـاس معـدل إدراك المواطنـين بأدلـة الخدمـات الحكوميـة وذلـك للتأكـد مـن أن المواطـن عـلى درايـة بوجودهـا وكيفيـة إسـتخدامها، وتـم التنفيـذ بنسـبة نجـاح ١٠٠٪ مـن المسـتهدف تمثـل نسـبة (٠,٥٪) مـن الاسـتراتيجية بتنفيـذ مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار بمجلـس الـوزراء لدراسـة اسـفرت عـن وجـود ضعـف في إدراك المواطنـين للدليـل (١٩,١٪ فقـط مـن العنيـة البحثيـة عـلى علـم بالدليـل) وقـد تـم التوجيـه بالعمـل عـلى توعيـة المواطنـين بهـذا الدليـل.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ز - الإجراء السابع: تطوير منظومة تقييم أداء الجهات الحكومية المقدمة للخدمات

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بتطوير منظومة لتقييم أداء الجهات الحكومية المقدمة للخدمات لعدد (٦) جهات حكومية يتعامل معها المواطن بشكل يومى للحصول على الخدمات (مكاتب الصحة / المراكز التكنولوجية بالأحياء / مكاتب التموين / وحدات المرور / الأحوال المدنية / الإدارات التعليمية)، حيث قامت وزارة التخطيط بإطلاق منصة "قيم خدماتك" عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لتكون وسيلة سهلة يقوم المواطن من خلالها بتقييم الوحدات الحكومية المختلفة المقدمة للخدمات. يستهدف الموقع قيام المواطن بالتقييم وفقاً لخمسة معايير هى (بيئة وتسهيلات العمل / نظام التواصل مع المواطنين / مراقبة سير العمل / المعلومات والبيانات / سلوكيات مقدم الخدمة).

(٢) الإجراء السابع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

٥. أبرز الممارسات الإيجابية التى تمت تنفيذًا للهدف الثاني خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

أ- إطلاق المرحلة الأولى لبوابة مصر الرقمية وهي منصة تقدم ٤٥ خدمة إلكترونية للمواطنين بشكل ميسر وشخصي وحديث حيث يمكن تحميل التطبيق واستخدامه على أجهزة الأندرويد في الوقت الحالي والآيفون في القريب العاجل، تم إطلاق البوابة في عام ٢٠٢٠ كنتاج تضافر عدة جهات مصرية وشركات دولية تعمل في صالح المواطن والدولة ، وتسعى لتجميع طرق تقديم الخدمات الرقمية تحت تطبيق موحد للعمل على خدمة المواطن بسهولة ويسر.

ب- إطلاق المرحلة الأولى لبوابة خدمات المحليات خلال عام ٢٠٢٠ لتقديم عدد ٤٢ خدمة حكومية خاصة بالأحياء والمدن والدواوين بشكل يوفر الجهد والوقت ويقلل تكلفة الخدمة من خلال توفير الذهاب إلى المدينة أو الحي أو الديوان كما تتيح البوابة للمواطنين دفع الرسوم من خلال البوابة وأيضًا تتبع الطلبات من اخلال البوابة خطوة بخطوة.

ج- إعداد منظومة شاملة لربط وتكامل قواعد البيانات القومية دعماً لتوجه الدولة نحو تنفيذ مشروعى البنية المعلوماتية والتحول الرقمى للدولة المصرية وذلك بالتعاون بين هيئة الرقابة الإدارية / وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات / وزارة الإنتاج الحربى / الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء / وخبراء متخصصين من القطاع الخاص.

د - الإنتهاء من ميكنة منظومة عمل المرور وتشمل ميكنة نيابات ووحدات المرور بالكامل على مستوى الجمهورية لتؤدى خدمات (الإستعلام عن المخالفات والتظلم منها، وإصدار شهادات براءة الذمة من المخالفات، وإصدار تراخيص القيادة والتسيير) بمحافظات القاهرة والجيزة وبورسعيد بطريقة إلكترونية تشمل نهو الإجراءات والدفع الإلكترونى، كذا منظومة عمل الأحوال المدنية وتشمل ميكنة شهادات الميلاد والوفاة وثائق الزواج والطلاق والرقم القومى والقيد العائلى مفعلة بنظام الشباك الموحد، أيضاً ميكنة منظومة عمل مكاتب الصحة، والتموين بمحافظة بورسعيد والمراكز التكنولوجية بالأحياء والإدارات التعليمية بغرض تيسير تأدية الخدمة للمواطنين والحد من الفساد الصغير والوقاية منه.

هـ - قيام وزارة المالية بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية بتفعيل قرار المجلس القومى للمدفوعات والخاص بالتحول إلى مجتمع رقمى تحقيقاً للشمول المالى بتوفير وسائل الدفع الإلكترونى لكافة الخدمات التى تقدمها الدولة من خلال كافة وسائل الدفع المختلفة ومنها بطاقات صرف المرتبات والمعاشات وتنفيذ حملة إعلامية لتوعية المواطنين بذلك التطبيق، فضلاً عن قيامها بتفعيل تطبيق منظومة الدفع الإلكترونى على مستوى كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة لتشمل كافة المصروفات الحكومية على الموازنة العامة للدولة سواء كانت مرتبات العاملين أو مقابل خدمات مقدمه من الموردين أو أياً من المتعاملين مع أجهزة الدولة المختلفة.

و - خلال شهر فبراير ٢٠١٩ تم الإنتهاء من إعداد ونشر دليل شامل لكافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وإتاحته على بوابة الحكومة المصرية يشمل عدد (٥٠٠) خدمة تمثل أكثر الخدمات محل إهتمام المواطنين فى حياتهم اليومية، تشمل كل خدمة الإجراء الذى يقوم به المواطن خطوة بخطوة / المعايير المؤهلة للحصول على الخدمة / المستندات المطلوبة / موقع تأدية الخدمة / الرسوم المقررة لها / المدة الزمنية اللازمة لتأدية الخدمة.

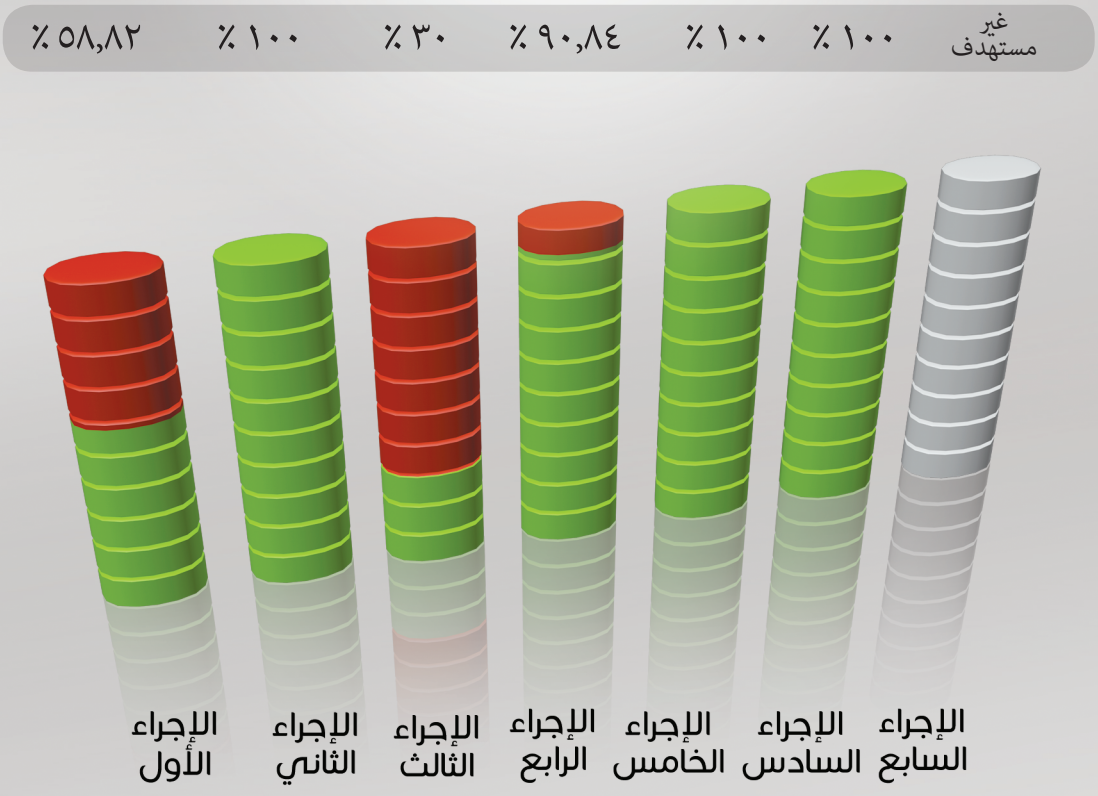
ز - قامت وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية بإطلاق الموقع الإلكتروني "قيم خدماتك" فى يناير ٢٠١٩ ليكون بمثابة مؤشر يساعد الحكومة على توجيه أكثر فاعلية لأنشطة التنمية وإنتهاج كل ما من شأنه أن يزيد من تمكين المواطن والمجتمع المصرى وتوسيع مساحة مشاركته الفعلية فى تقييم الخدمات التى تقدمها الدولة.

ح- الإنتهاء من تنفيذ التحصيل الإلكتروني لكافة المتحصلات الضريبية والجمركية والحكومية للمبالغ التى تجاوز ٥٠٠ جنيه مع إستثناء المتحصلات الخاصة بالهيئات الاقتصادية والمستشفيات وبعض أنواع المدفوعات طبقاً لقرار وزير المالية رقم/ ٣٠٥ لسنة ٢٠١٩.

نسب تنفيذ إجراءات الهدف الثاني

عام ٢٠٢٠

التحديات



جمهورية مصر العربية

نسخة المواطن
للموازنة المعتمدة

موازنة المواطن

للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

الهدف الثالث

تفعيل آليات الشفافية والنزاهة



الهدف الثالث: (تفعيل آليات الشفافية والنزاهة)

١. يمثل الهدف الثالث نسبة ١٣٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٢,٠٨٪ من إجمالي الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة خلال عام ٢٠٢٠ عن تنفيذ نسبة ١,٨٣٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٨٧,٩٨٪ من المستهدف بالهدف الثالث.

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف الثالث:**

أ - الإجراء الأول: تفعيل مدونة السلوك الوظيفي في كافة وحدات الجهاز الإداري.

(١) الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بنشر مدونة السلوك الوظيفي بكافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة حكومية على مواقعها الإلكترونية .

(٢) الإجراء الأول غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

ب - الإجراء الثاني: إتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإداري للدولة.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء إتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإدارى للدولة من خلال نشر استراتيجيات الجهات الحكومية بعدد (٨٤) جهة على المواقع الإلكترونية لتلك الجهات سنوياً على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة التنفيذ بعدد (٨٤) جهة خلال عام ٢٠٢٠، حيث تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء إصدار قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات وهو غير مستهدف حتى نهاية عام ٢٠٢٠، ومخطط تنفيذه خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١ وقد تم تشكيل لجنة فنية لإعداد مشروع القانون.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٠,٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: اتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقًا لدستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة لذلك.

(١) يشمل إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقاً للدستور والقوانين المنظمة لذلك، وقد تمت مخاطبة كل من (هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات) لإعداد ونشر كل منهما تقريرًا سنويًا عن الجهود الرقابية خلال العام بواقع عدد (٨) تقارير على مدار سنوات الاستراتيجية، وقد قامت هيئة الرقابة الإدارية خلال عام ٢٠٢٠ بنشر التقارير على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الإجتماعي «فيس بوك»

فيما اكتفى الجهاز المركزي للمحاسبات باتاحة تقريره للجهات المعنية بما يمثل نسبة نجاح ٥٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية، ويرى أهمية نشر التقارير السنوية على الرأي العام عقب عرضها على مجلس النواب تحقيقًا لمتطلبات المادة ٢١٧ من الدستور.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٥٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٠,٢٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: استمرار نشر ميزانية وموازنة المواطن لتتضمن المصروفات والإيرادات وأهم التوجهات الجديدة.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء إستمرار إعداد ونشر ميزانية المواطن على الموقع الإلكترونى لوزارة المالية سنوياً، حيث قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية بإعداد ميزانية الحساب الختامي للمواطن وتم نشر حساب ختامي مبدأي لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ضمن موازنة المواطن للعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية بما يمثل نسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء إعداد ونشر موازنة المواطن على الموقع الإلكترونى لوزارة المالية سنوياً، تم نشر موازنة المواطن للعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية.

(٣)نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

هـ - الإجراء الخامس: إنشاء وتحديث المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية.

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بمتابعة إنشاء وتحديث المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية المستهدفة وعددها (٨٤) جهة.

(٢) الإجراء الخامس غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

و - الإجراء السادس: تفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمكافحة الفساد.

(١) الشق الأول من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بتفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمكافحة الفساد لعدد (٣) جهات هى هيئتى الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية ومنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء حساب معدل الاستجابة للشكاوى بمنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة وبهيئتي الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية وقد تم ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية حيث استقبلت منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة ١,٠٨ مليون شكوى خلال العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ وبلغت نسبة الإنجاز العام للشكاوى ٨٧٪ هذا العام.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٢٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ز - الإجراء السابع: نشر خطة المشتريات الحكومية

(١) يشمل نشر خطة المشتريات الحكومية على مدار سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ نشر تقرير عن المشتريات الحكومية واتاحتها للرأي العام وقد تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية، حيث حققت بوابة التعاقدات العامة الغرض من الإجراء عن طريق نشر المشتريات الحكومية بشكل دائم على البوابة، رغم وجود بعض العقبات التقنية بالمنظومة حيث أن بعض روابط المناقصات لا يعمل بالشكل المرجو وجاري العمل على حلها.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٠,٢٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ح - الإجراء الثامن: نشر تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية

(١) يشمل إعداد ونشر تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز فى تنفيذ الاستراتيجية بواقع عدد (٣) تقارير على مدار سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ نشر تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية عن عام ٢٠١٩ وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٣٣٪) من اجمالي الاستراتيجية، حيث تم نشر تقرير مختصر على الصفحة الرسمية لهيئة الرقابة الإدارية على موقع التواصل الإجتماعي فيسبوك.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثامن ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٠,٣٣٪) من إجمالى الاستراتيجية.

٥. أبرز الممارسات الإيجابية التى تمت تنفيذًا للهدف الثالث خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

أ- قيام وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية بتطوير مدونة السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة وطرحها للحوار المجتمعى ونشرها على الموقع الإلكترونى للوزارة وكذا نشرها فى الجامعات والمحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية، كما قامت الوزارة بنشر خطة المشتريات الحكومية على موقعها الإلكترونى.

ب - قيام وزارة المالية بنشر موازنة المواطن لعامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و٢٠٢١/٢٠٢٠.

ج - إتمام إنشاء بوابات إلكترونية لكافة الوزارت / المحافظات / الجامعات بواقع عدد (٨٤) جهة وإتاحة البيانات والمعلومات والخدمات التى تخص كل جهة عليها.

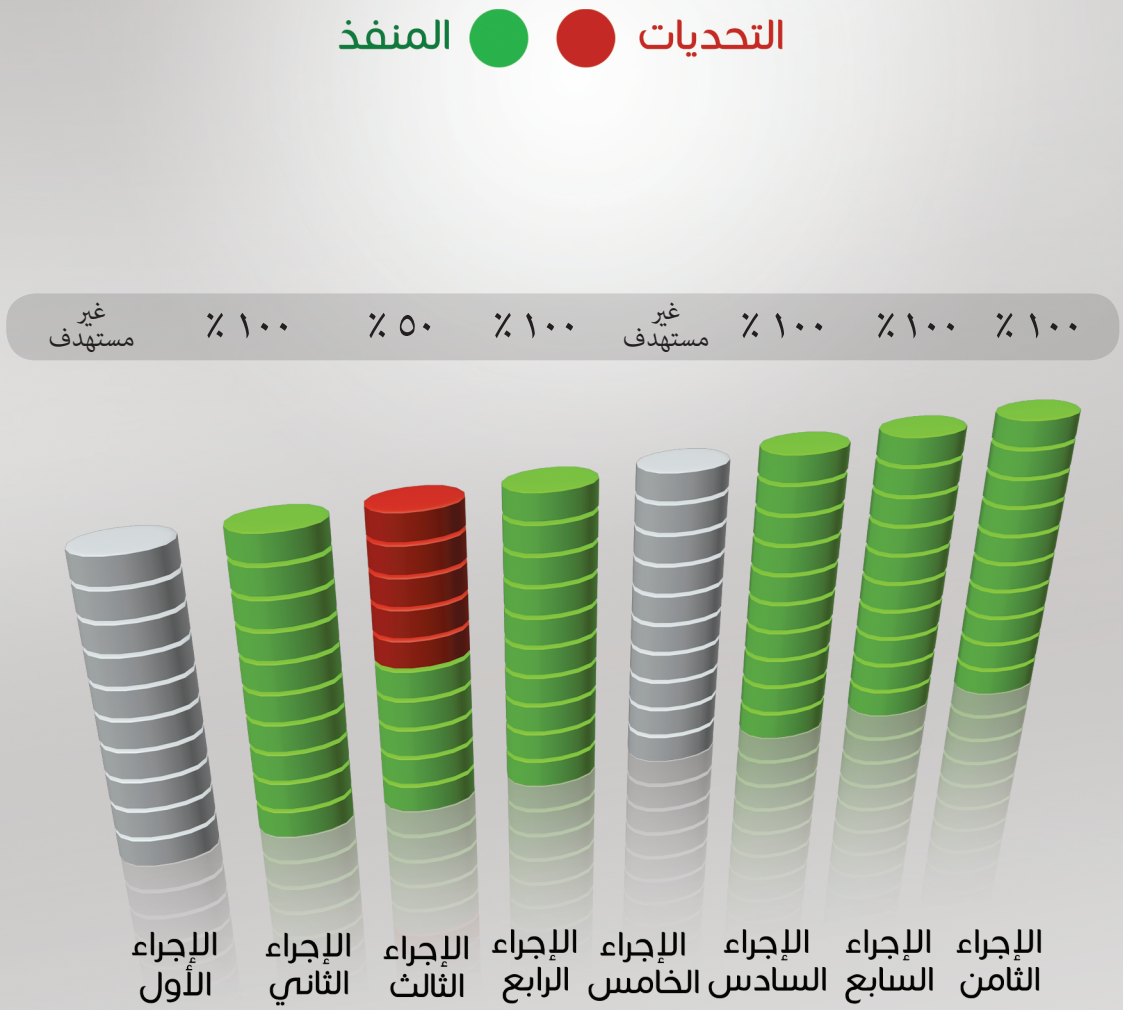
د- تم نشر التقرير السنوي الأول لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على الصفحة الرسمية لهيئة الرقابة الإدارية على موقع التواصل الإجتماعي «فيس بوك» وبوسائل الإعلام المختلفة.

هـ- تم احتساب معدلات الإستجابة للشكاوى بمنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة وبهيئتي الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية.

و- استمرت الوزارات والجامعات الحكومية والمحافظات وهيئة الرقابة الإدارية في نشر المعلومات على مواقعها الإلكترونية الرسمية تحقيقًا لمبدأ الشفافية.

نسب تنفيذ إجراءات الهدف الثالث

عام ٢٠٢٠





الهدف الرابع

تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد

الهدف الرابع: (تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد)

١. يمثل الهدف الرابع نسبة ١١٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٩,٧٥٪ من اجمالى الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٥٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٥١,٢٨٪ من المستهدف من الهدف الرابع.

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف الرابع:**

أ - الإجراء الأول: تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة بما يضمن جودة أدائه

(١) الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بصدور القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

(٢) الإجراء الأول غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

ب - الإجراء الثاني: تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة تضمن مزيد من الشفافية والمحاسبة

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء خلال عام ٢٠٢٠ تحديث التشريعات الخاصة بالصناديق والحسابات الخاصة وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (١٪) من اجمالي الاستراتيجية بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤١٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اللوائح الخاصة بالوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة منها بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الإقتصادية الذي يهدف إلى تقنين أوضاع كافة الوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة منها.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تحديث واعتماد وزارة المالية عدد ٨٤ لائحة للصناديق والحسابات الخاصة خلال عام ٢٠٢٠ ، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (١٪) من اجمالي الاستراتيجية.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٢٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: تحديث التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لضمان الإستقلالية والشفافية في ذلك المجال

(١) استهدف الإجراء تحديث عدد (٤) تشريعات منظمة لعمل أجهزة وهيئات مكافحة الفساد خلال سنوات الإستراتيجية، وإستهدفت الخطة تحديث عدد (٣) تشريعات خلال عام ٢٠٢٠، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ٦٦,٦٧٪ بما يمثل (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون

مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ كما صدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، وجاري الانتهاء من الدراسات الخاصة بتحديث قانون الجهاز المركزي للمحاسبات كما قام قطاع التشريع بوزارة العدل بإعداد مشروع قانون بشأن التعديلات المقترحة على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ومذكرته الإيضاحية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٦٦,٦٧٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: سن قوانين (حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية)

(١) استهدف الإجراء اصدار تشريعي «حماية المبلغين والشهود والضحايا» و«التعاون الدولي في المسائل الجنائية» خلال عام ٢٠٢٠، وموقفهم كالتالي:

(أ) فيما يخص إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء:

- تم الانتهاء من إعداد مشروع القانون المنوه عنه بالتوافق بين وزارتي العدل وشئون مجلس النواب.
- بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٣ ارسل المشروع بعد اعداده لرئاسة مجلس الوزراء مرفقا به مذكرة قطاع التشريع.
- بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ ارسلت وزارة العدل كتابها للسيد/ أمين عام مجلس الوزراء مرفقا به كتاب وزارة الداخلية بتقدير الكلفة المالية التقريبية لإنفاذ أحكام مشروع القانون في الواقع العملي.
- المشروع معروض على الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء.
- وفي مسار آخر تم افراغ باب كامل في مشروع قانون الإجراءات الجنائية خاص بحماية الشهود والمبلغين وتم احالته لمجلس النواب.

(ب) - فيما يخص قانون التعاون الدولي في المساءل الجنائية: فقد تم صياغة مشروع قانون بوزارة العدل وجاري دراسته.

(٢) لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء الرابع خلال عام ٢٠٢٠.

هـ - الإجراء الخامس: دراسة ميكنة اقرارات الذمة المالية واصدار التشريع الخاص بها.

(١) يشمل إصدار تشريع ميكنة إجراءات الذمة المالية خلال سنوات الاستراتيجية. استهدفت الخطة إعداد مشروع قانون لتعديل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع واصداره، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ٥٠٪ بما يمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث تم اعداد مشروع بتعديل بعض أحكام القانون وأرسل إلى الامانة العامة بمجلس الوزراء وفور اتخاذ الإجراءات الدستورية لاقراره سيتم تعديل اللائحة التنفيذية بما يسمح بميكنة اقرارات الذمة المالية وتقديمها الكترونيا.

كذلك جاري حاليا اتمام إجراءات ميكنة العمل داخل ادارة الكسب غير المشروع على نحو يسمح بتلقي الاقرارات المميكنة كخطوة أولى، وفي هذا الصدد وفي اطار بروتوكول تعاون بين وزارتي العدل والاتصالات فقد خلصت وزارة الاتصالات من وضع وثيقة التحليل لجهاز الكسب غير المشروع وكذا وثيقة دورات عمل الجهاز وتم انهاء الإجراءات اللوجستية لتجهيز أماكن العمل وجاري حاليا التدريب على البرنامج المميكن. وجاري الدراسة لتحديد النموذج الامثل لاقرار الذمة المالية المميكن وذلك في ضوء الدراسة المقارنة للانظمة العربية والدولية التي قامت بتطبيق ميكنة اقرار الذمة المالية، وجاري ايضًا دراسة كيفية التوقيع الإلكتروني على الاقرارات من جانب المقر وزوجته.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس ٥٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

و - الإجراء السادس: تفعيل قانون حظر تعارض المصالح.

(١) استهدف الإجراء تفعيل مبدأ حظر تعارض مصالح المسئولين بالدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة وقد اعدت هيئة الرقابة الإدارية العديد من المذكرات بشأن تفعيل قانون حظر تعارض مصالح المسئولين بالدولة رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بإصدار قرار جمهوري بتشكيل لجنة الوقاية من الفساد المنوط بها تفعيل أحكام القانون خلال الفترة من ٢٠١٥/٥/١٣ حتى ٢٠١٧/١٠/٣٠ وإرسالها للسيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء والسيد وزير العدل والسيدين مساعدي وزير العدل لشئون التشريع والكسب غير المشروع لاستجلاء مدى أهمية تفعيل القانون ولكنها لم تصدر بعد حيث تبين وجود صعوبات في تطبيق القانون فقامت وزارة العدل خلال عام ٢٠٢٠ بالإنتهاء من إعداد مشروع قانون لتعديل القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ وكذا مذكرته الإيضاحية وجاري استكمال الإجراءات تمهيدًا لعرضه على مجلس النواب.

(٢) لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء السادس خلال عام ٢٠٢٠.

ز - الإجراء السابع: تعديل وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ومنها (تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون المرافعات)

(١) استهدف تعديل «قانون الإجراءات الجنائية» و«قانون المرافعات» خلال سنوات الاستراتيجية، استهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تعديل قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٢٪) من الاستراتيجية بصدور القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية كذا القانون رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٢٪) من إجمالى الاستراتيجية.

٥-أبـرز الممارسـات الإيجابيـة التـي تمـت تنفيـذًا للهـدف الرابـع خـلال عامـي ٢٠١٩/٢٠٢٠:

أ- تم صدور عدد من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية كالتالي:

(١) القانـون رقـم ٣ لسـنة ٢٠٢٠ بتعديـل بعـض أحـكام القانـون رقـم ١٤٤ لسـنة ٢٠٠٦ في شـأن تنظيـم هـدم المبـاني والمنشـآت غـير الآيلـة للسـقوط والحفـاظ عـلى الـتراث المعـماري.

(٢) القانـون رقـم ٤ لسـنة ٢٠٢٠ بتجديـد العمـل بالقانـون رقـم ٧٩ لسـنة ٢٠١٦ في شـأن انهـاء المنازعـات الضريبيـة وتعديـل بعـض أحـكام الضريبـة عـلى الدخـل الصـادر بالقانـون رقـم ١٩١ لسـنة ٢٠٠٥.

(٣) القانـون رقـم ١٥ لسـنة ٢٠١٩ بتعديـل بعـض أحـكام المرسـوم بقانـون رقـم ٩٥ لسـنة ١٩٤٥ الخـاص بشـئون التموين وبعـض أحـكام قانـون حمايـة المنافسـة ومنـع الممارسـات الإحتكاريـة الصـادر بالقانـون رقـم ٣ لسـنة ٢٠١٥.

(٤) القانـون رقـم ١٧ لسـنة ٢٠٢٠ بتعديـل بعـض أحـكام قانـون مكافحـة غسـل الأمـوال الصـادر بالقانـون رقـم ٨٠ لسـنة ٢٠٠٢

(٥) القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

(٦) القانـون رقـم٢٠ لسـنة ٢٠٢٠ بتعديـل بعـض أحـكام قانـون حمايـة الآثـار الصـادر بالقانـون رقـم ١١٧ لسـنة ١٩٨٣ (تقريـر حمايـة اضافيـة للآثـار وتغليـظ العقوبـات).

(٧) القانـون رقـم ١٤٣ لسـنة ٢٠٢٠ بتعديـل بعـض أحـكام قانـون الإيـداع والقيـد المركـزي لـلأوراق الماليـة والقانـون الصـادر بـه رقـم ٩٣ لسـنة ٢٠٠٠.

(٨) القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية.

(٩) القانـون رقـم ١٨٦ لسـنة ٢٠٢٠ بتعديـل بعـض أحـكام القانـون رقـم ١١٤ لسـنة ١٩٤٦ بتنظيـم الشـهر العقـاري.

(١٠) القانـون رقـم ١٨٨ لسـنة ٢٠٢٠ بتعديـل بعـض أحـكام قانـون تنظيـم التعاقـدات التـي تبرمهـا الجهـات العامـة الصـادر بالقانـون رقـم ١٨٢ لسـنة ٢٠١٨.

(١١) كما صدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي

(١٢) القانـون رقـم ١٩٧ لسـنة ٢٠٢٠ بتعديـل بعـض أحـكام القانـون رقـم ١٧٧ لسـنة ٢٠١٧ بإنشـاء صنـدوق مـصر (صنـدوق مـصر السـيادي للاسـتثمار والتنميـة).

(١٣) القانون رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٠ في شأن مكافحة الإخلال بالإمتحانات.

(١٤) القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

(١٥) القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الجمارك.

(١٦) القانون رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إعادة تنظيم هيئة الأوقاف المصرية.

ب-تـم الإنتهـاء مـن إعـداد عـدد مـن مشروعـات القوانـين المتصلـة بالإسـتراتيجية خـلال عـام ٢٠٢٠ كالتـالي:

(١) مـشروع قانـون بتعديـل بعـض أحـكام القانـون رقـم ٧ لسـنة ٢٠٠٠ بإنشـاء لجـان التوفيـق في المنازعـات التـي تكـون الـوزارات والأشـخاص الاعتباريـة العامـة طرفـا فيهـا ومذكرتـه الإيضاحيـة.

(٢) مـشروع قانـون تعديـل بعـض أحـكام القانـون رقـم ١٣ لسـنة ١٩٦٨ بإصـدار قانـون المرافعـات المدنيـة والتجاريـة ومذكرتـه الإيضاحيـة.

(٣) مـشروع قانـون بشـأن تعديـل بعـض أحـكام القانـون رقـم ٧٥ لسـنة ١٩٦٣ بشـأن تنظيـم هيئـة قضايـا الدولـة، ومذكرتـه الإيضاحيـة.

(٤) مـشروع قانـون تنظيـم ودعـم تقنيـة المعلومـات بالجهـات والهيئـات القضائيـة ومذكرتـه الإيضاحيـة.

(٥) مـشروع قانـون بتعديـل أحـكام القانـون رقـم ١٧٥ لسـنة ٢٠١٨ في شـأن مكافحـة جرائـم تقنيـة المعلومـات.

(٥) مشروع قانون بإصدار قانون إتاحة البيانات للتحول الرقمي ومذكرته الإيضاحية.

ج- صـدور قـرار رئيـس مجلـس الـوزراء رقـم ١٤١٩ لسـنة ٢٠٢٠ بشـأن اللوائـح الخاصـة بالوحدات ذات الطابـع الخـاص والصناديـق والحسـابات الخاصـة والمشروعـات الممولـة منهـا بالجهـات الداخلـة في الموازنـة العامـة للدولـة والهيئـات العامـة الإقتصاديـة الـذي يهـدف إلى تقنـين أوضـاع كافـة الوحـدات ذات الطابـع الخـاص والصناديـق والحسـابات الخاصـة والمشروعـات الممولـة منهـا.





الهدف الخامس

تحديث الإجراءات القضائية تحقيقًا للعدالة الناجزة

الهدف الخامس: (تحديث الإجراءات القضائية تحقيقًا للعدالة الناجزة)

١. يمثل الهدف الخامس نسبة ٦٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٢,١٣٪ من اجمالى الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٢,٠٣٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٩٥,٣١٪ من المستهدف من الهدف الخامس.

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف الخامس:**

أ - الإجراء الأول: تطوير البنية التحتية للنظام القضائي

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء انشاء وترميم عدد ١٢٤ مبنى تابع لوزارة العدل خلال سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تطوير وانشاء عدد (٣٨) مبنى (محاكم واستراحات وزارة العدل والنيابة العامة) خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم رفع كفاءة عدد ٢٤ محكمة ابتدائية وجزئياتها بعدد ١٨٣ محكمة جزئية بإجمالي عدد ٢٠٧ مقر وذلك ضمن المرحلة الأولى والثانية لخطة رفع كفاءة المحاكم والمنفذة خلال الفترة من ٢٠٢٠/١/١٥ وحتى ٢٠٢٠/٩/٢٠. كما تم البدء في المرحلة الثالثة من خطة رفع كفاءة المحاكم اعتبارًا من ٢٠٢٠/١٠/١ والتي تنتهي في ٢٠٢١/٣/٣١ وتضم ١٣ محكمة ابتدائية بجزئياتها وإجمالي عددها ١٣٠ محكمة جزئية جاري رفع كفاءتها وذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بالشق الأول من الإجراء تمثل نسبة (٠,١٣٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء انشاء وترميم عدد ٢٧٩ مبنى تابع للنيابة الإدارية خلال سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تطوير وانشاء عدد (٦٢) مبنى (تابع لهيئة النيابة الإدارية) خلال عام ٢٠٢٠ تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ٤,٨٤٪ بما يمثل (٠,٠١٪) من الاستراتيجية حيث تم تطوير مبنى رئاسة الهيئة بـ٦ أكتوبر ومجمع النيابات بالاسكندرية ومجمع النيابات بالقاهرة الجديدة.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ٥٣,٨٥٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، بما يمثل (٠,١٤٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بمنظومة العمل القضائي

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء ميكنة نظم العمل الداخلية بالجهات القضائية وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ تمثل نسبة (٠,٣٣٪) من الاستراتيجية باتخاذ وزارة العدل خلال عام ٢٠٢٠ للعديد من الخطوات في سبيل تحقيق التحول الرقمي لمنظومة العمل القضائي، ولإنشاء منظومة تحليلية إحصائية يمكن من خلالها تحديد متوسط الوقت المستهلك لأداء الإجراءات القضائية وصولًا لخفض الوقت المستغرق في نظر القضايا، وقد تباينت الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في مضمار التحول الرقمي بحسب نوع القضايا بين جنائية ومدنية واقتصادية

وذلك على النحو التالي:

أ) التقاضي الجنائي الإلكتروني:

١) يهدف هذا النظام إلى حوكمة إجراءات التقاضي مع سرعة إنجاز القضايا وتنفيذ الأحكام، وقد بدأ تطبيق النظام في يونيو ٢٠٢٠ في ٧ محافظات (القاهرة - الاسكندرية - الجيزة - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس - مرسى مطروح) وبها عدد ٧٧ دائرة وتعقد ١٥٣ جلسة، وتم تدريب عدد ١٤٣ قاض و١٦٣ مدخل بيانات و١٨ مدير نظام محكمة في هذه المحافظات، ومن المقرر العمل بها فور الانتهاء من أعمال البنية المعلوماتية.

٢) أطلقت وزارة العدل خلال عام ٢٠٢٠ في ظل جائحة كورونا مشروع مثول المتهمين المحبوسين احتياطيًا بالسجون العمومية والمركزية عن بُعد أمام القضاء وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات، وتبدأ بالمحاكم التي تنظر قضايا الجنح، وينفذ المشروع من خلال شبكات تلفزيونية مغلقة ومؤمنة بين المحاكم والسجون، بحيث تتصل قاعات المحاكم التي يُنظر فيها إجراءات تجديد حبس المتهمين المحبوسين احتياطيًا بقاعات مخصصة بالسجون العمومية والمركزية والأماكن التي يتواجد فيها المتهمين المحبوسين احتياطيًا.

٣) انتهت المرحلة الأولى من المشروع بربط كافة محاكم القاهرة بكل من سجون (طرة، القناطر، القاهرة، الاستقبال، وشديد الحراسة (٢،١)، والنهضة و١٥ مايو المركزيين، كما انتهت الوزارة من ربط كافة محاكم الإسكندرية بسجون برج العرب (٢،١)، والاسكندرية العمومي، ودمنهور نساء ورجال، وسجن كرموز المركزي، بالإضافة إلى أقسام شرطة الرمل أول، والمنتزه أول وثان، ومنيا البصل، والدخيلة، والعامرية أول وثان، فضلًا عن ربط محكمة كفر الشيخ الإبتدائية بالسجن المركزي لكل من قسم أول كفر الشيخ ومركز الرياض ومركز بيلا ومركز الحامول ومركز دسوق.

٤) تستهدف المرحلة الثانية ربط مقار المحاكم بمحافظات الجيزة والقليوبية والشرقية والدقهلية، والبحيرة، والمنيا وأسيوط وبورسعيد، والفيوم، بمائة وخمسين سجن عمومي ومركزي، وتنتهي في ٢٠٢١/٣/٢١ والمرحلة الثالثة لباقي المحافظات ومستهدف الانتهاء منها بنهاية شهر مايو ٢٠٢١.

ب) التقاضي المدني الإلكتروني:

يتم ذلك من خلال عدة مراحل، المرحلة الأولى تتضمن إقامة الدعوى المدنية عن بعد وقد تم تشغيل النظام في عدد ١٠ محاكم ابتدائية (شمال وجنوب القاهرة - شمال وجنوب الجيزة - القاهرة الجديدة - بورسعيد - السويس - غرب وشرق الاسكندرية - الإسماعيلية)، وجاري نشره تدريجيًا في كافة المحاكم الإبتدائية ومحاكم الاستئناف المميكنة، ويتوقع الانتهاء من هذه المرحلة خلال عام ٢٠٢١، والمرحلة ثانية ينفذ خلالها نظام متكامل لميكنة مراسلات الإعلان، بينما يتم خلال المرحلة الثالثة ميكنة كافة مراحل تداول الدعوى أمام المحكمة.

ج) التقاضي الإلكتروني بالمحاكم الإقتصادية:

بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٢ تم اطلاق موقع إلكتروني موحد للمحاكم الإقتصادية مخصص للتقاضي في الدعاوى الإقتصادية، وأنشأت السجل الإلكتروني لتسجيل العنوان الإلكتروني المختار للجهات الرسمية والشخصيات الإعتبارية والأشخاص الطبيعية، والعنوان الإلكتروني المختار بإعتباره العنوان المخصص قانونًا للإعلانات القضائية الإلكترونية.



د) ميكنة العمل الإداري لملفات الدعاوى المدنية:

تدار من خلال مكاتب أمامية مزودة بنظام يمكن من خلاله تحديد الدور والجلسات ودوائر المحاكم بطريقة آلية، كما يتم من خلاله تسجيل بيانات القضايا والمسح الضوئي للمستندات، ويعمل في ٢٠٨ من إجمالي عدد ٣٩٣ محكمة استئناف، وابتدائية وجزئية واقتصادية وأسرة، ويوفر خدمات الاستعلام، والاطلاع والحصول على الأحكام والشهادات.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء صدور عدد ٢ تقرير عن تخفيض الوقت المستهلك في نظر القضايا خلال سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ صدور تقرير في هذا الشأن وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث قامت وزارة العدل بتنفيذ «برنامج تحليل إحصائي لأداء المحاكم»، يتم من خلاله إجراء الدراسات الإحصائية وقد جرى تشغيله بشكل تجريبي محدود خلال عام ٢٠٢٠ في شأن أعمال دوائر التجاري الكلي بمحكمة شمال القاهرة، ثم تم تشغيله على نطاق أكبر نسبيًا بمحكمة جنوب القاهرة، وأسفر تشغيله عن صدور تقارير بيانية إحصائية، وجاري تعميمه على محاكم الجمهورية بصورة مرحلية لتحقيق أهدافه، والتي من ضمنها تخفيض الوقت المستغرق للفصل في الدعاوي.

وقد اصدر السيد المستشار/ وزير العدل القرار رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢١ بشأن اصدار التقارير الإحصائية من المحاكم، ويهدف نظام جمع البيانات الإحصائية بالمحاكم الإبتدائية والاقتصادية إلى تحسين تلك المحاكم ودعم الشفافية من خلال إصدار تقارير احصائية دورية وسنوية، وتحليل البيانات المستخرجة وعمل ملخصات وأشكال ورسوم بيانية تسهل الاستفادة منها، وتزود متخذ القرار بكافة البيانات والتقارير الإحصائية وصولًا لتحديد نقاط القوة والضعف بالعمل القضائي للعمل على تلافي السلبيات. وورد بنص القرار أن ينشر على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل تقارير إحصائية دورية وفقًا لضوابط محددة، وتقارير بالوقت المستغرق للفصل في الدعاوي بإختلاف أنواعها وبمعدلات انجاز الدعاوى وبمدد القضايا التي ما زالت متداولة، وغيرها من الإحصاءات التي يُرى لزوم نشرها.

كما بادرت النيابة الإدارية بإتخاذ العديد من الإجراءات لتسريع الإجراءات وصولًا للعدالة الناجزة ومنها:

أ) استحداث وحدة للتحليل الإحصائي ومتابعة لجان التأديب.

ب) استحداث وحدة الشكاوى وهي وحدة استحدثت على غرار نظام مفوض

الدولة المعمول به في بعض الدول الأوروبية ويتيح لأعضائها عدم الإلتزام بالضوابط الشكلية في التحقيقات المعتادة وتعطي مرونة في إنهاء المنازعات فور حدوثها بين الجهات الإدارية والمواطنين.

كما تم وضع خطة لتعجيل الإجراءات القضائية الابتدائية لتجهيز البلاغات والشكاوى لإجراءات التحقيقات من ٧ أيام إلى يوم واحد، وكذلك تخفيض الوقت المستهلك في الإجراءات اثناء تداول القضية بالتحقيقات وطلب المعلومات والاستعانة باللجان وأهل الخبرة أو تقارير الجهات الرقابية من ٦٠ يوم إلى ٣٠ يوم.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٨٣٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: استخدام التطبيقات الذكية في تقديم الخدمات القضائية.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تقديم عدد ٢٥ خدمة قضائية من خلال تطبيقات ذكية، واستهدفت الخطة تنفيذ عدد ١٢ تطبيق خلال عام ٢٠٢٠ ليصل عدد الخدمات القضائية إلى عدد ٢٥ خدمة حيث تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٤٨٪) من الاستراتيجية، حيث تم تطوير عدد ٢٥ خدمة مقدمة من وزارة العدل والنيابة العامة على منصة مصر الرقمية كالتالي:

أ) خدمات المحاكم: (إقامة دعوى مدنية - تسجيل محامي)

ب) خدمات التوثيق: (استعلام عن سريان محرر مميكن - تحرير توكيل عام قضايا - تحرير توكيل عام رسمي - تحرير توكيل رسمي شامل (بنوك / عام) - تحرير توكيل في الأمور الزوجية - تحرير إقرار بالشطب - تحرير إقرار بعدم وجود تعديلات على البيانات المساحية - تحرير إقرار رسمي - تحرير إقرار تصحيح محرر موثق - أكتب محررك) .

ج) خدمات الشهر العقاري: (إستخراج صورة من عقد مُشهر - استخراج صورة من كتاب دوري - استخراج صورة من منشور مالي - استخراج صورة من منشور فني - استخراج شهادة تصرفات عقارية - ترجمة عقد مشهر).

د) خدمات مركباتي «النيابة العامة/ شهر عقاري»: (تظلم على مخالفات رخص مركبات - سداد المخالفات واستخراج شهادة براءة الذمة - تحرير توكيل بيع مركبة - تحرير توكيل إدارة مركبة - استعلام عن مخالفات رخصة مركبة).

هـ) خدمات رخصي «النيابة العامة»: (استعلام عن مخالفات رخص القيادة - تظلم عن مخالفات رخص القيادة - سداد مخالفات رخص القيادة).

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء قياس معدل رضاء المواطنين عن الخدمات القضائية الذكية بشكل سنوي بدءًا من العام الثاني للاستراتيجية، وقد قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء بتنفيذ الدراسة ضمن دراسة عن رضاء المواطنين عن الخدمات المقدمة إلكترونيًا بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٣٣٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٨١٪) من إجمالى الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تنفيذ عدد ٢٠٠ دورة تدريبية لدعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي خلال سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة تنفيذ عدد ٥٠ دورة تدريبية خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بما يمثل نسبة (٠,١٢٥٪) من الاستراتيجية حيث عقد المركز القومي للدراسات القضائية عدد ٦٧ دورة تدريبية حضرها إجمالي عدد ١٦١٩ متدرب وتمثلت في إجراء ٣ دورات تكوين اساسي للسادة القضاة الجدد لعدد ٤٤٧ قاض و٣٩ دورة للمداولات القضائية لعدد ٧٤٠ قاض ودورة تدريبية للسادة رؤساء المحاكم الابتدائية حول المهارات القيادية والإدارية لعدد ٢٠ رئيس محكمة و٨ دورات في الدعاوى العينية العقارية لعدد ١٦٧ قاض، و٦ حلقات نقاشية وورشة عمل قانونية أخرى لعدد ١٣٩ قاض و١٠ دورات لغة أجنبية لعدد ١٠٦ قاض.

ولإتاحة فرص المنح والتدريب بالخارج للقضاه قام المركز بتعميم إعلان منحة الدراسة بالخارج في إطار مبادرة وزارة التعليم العالي لمنح المهنيين على السادة القضاه، واستوفى عدد ١٦ قاضيًا الأوراق المطلوبة وتم ارسال الترشيحات إلى إدارة البعثات بوزارة التعليم العالي.

وفي إطار التوجه نحو التحول الرقمي ومكافحة الفساد، تلقي ٦٥ موظف من العاملين في المركز القومي للدراسات القضائية دورات تدريبية في التحول الرقمي ومكافحة الفساد بالتنسيق مع وزارة الاتصالات والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

وللإرتقاء بالمستوى الفني لمعاوني الهيئات القضائية والجهات المعاونة، عقد المركز الدورة التدريبية التأهيلية للموظفين الجدد بمصلحة الشهر العقاري لعدد ٩٨٤ متدرب والدورة التدريبية للخبراء المرشحين لشغل وظيفة نائب كبير خبراء كما تم عقد دورة تدريبية لدعم قيادات وزارة العدل بالأكاديمية الوطنية للتدريب.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء حضور عدد ٤ فعاليات (ندوات/ ورش عمل/ مؤتمرات) للجهات القضائية خلال سنوات الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٠,١٢٥٪) من الاستراتيجية حيث قام ممثلوا وزارة العدل والنيابة العامة وهيئة النيابة الإدارية بحضور ورشة العمل التي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول حماية الرياضة من الفساد.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٢٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

٥. **أبرز الممارسات الإيجابية التى تمت تنفيذًا للهدف الخامس خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩:**

أ - تطوير مشروع «انفاذ القانون» والذي يهدف إلى ميكنة أعمال النيابة العامة، المحاكم ووزارة الداخلية مع الربط بين تلك الجهات والجهات ذات الصلة بدورة العمل وتطويرها من خلال برامج مصممة لملائمة سير العمل داخل النيابات.

ب- تنفيذ المرحلة الأولى والثانية والبدء في المرحلة الثالثة من خطة رفع كفاءة المحاكم على مستوى الجمهورية.

ج - تطوير العديد من مباني هيئة النيابة الإدارية خلال عامي ٢٠١٩ -٢٠٢٠.

د - اصدار دليل شامل لخدمات وزارة العدل.

هـ- تدريب عدد ١٨٩٥ من الأعضاء والعاملين بالجهات القضائية خلال عام ٢٠١٩ وتدريب عدد ١٦١٩ خلال عام ٢٠٢٠.

و- جاري توفير خدمة إعلام المواطن NOTIFICATION في حالة رفع دعوى ضده أو بميعاد الجلسة الكترونيا وهو ما يتطلب تعديل تشريعي في الوسائل المتاحة للإعلان وحجية الإعلان الإلكتروني.

ز -ميكنة عدد ٢٨٦ فرع توثيق من إجمالي عدد ٥٣٤ بنسبة ٥٣,٥٦٪.

ح- اطلاق نظام الشباك الواحد في ٢٠٩ فرع توثيق.

ط- تم افتتاح فرع توثيق بالمركز التكنولوجي بحي جنوب الجيزة.

ى- إنشاء فروع توثيق مميزة منها فرع توثيق سيتي ستارز بحي مدينة نصر.

ك- إطلاق أول سيارة توثيق متنقل، يمكن إجراء معاملاتها من خلال الاتصال على رقم الهاتف ٠١٥٥٥٥٩٨٧٥ لحجز موعد.

ل- إطلاق خدمة تطبيق «أرغب في عمل توكيل» عبر الهواتف الذكية في عدد ٢٤ محافظة.

م- تقديم بعض خدمات الشهر العقاري والترجمة من خلال الموقع الإلكتروني لمصلحة الشهر العقاري www.rern.gov.eg

نسب تنفيذ إجراءات الهدف الخامس

عام ٢٠٢٠





الهدف السادس

دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته

مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري

ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

الهدف السادس: (دعم جهات انفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته)

١. يمثل الهدف السادس نسبة ١١٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٣,٢٥٪ من اجمالى الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة (٢,٥٪) من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح (٧٦,٩٢٪) من المستهدف بالهدف السادس.

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف السادس:**

أ - الإجراء الأول: دعم جهات انفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته.

(١) استهدف تطوير الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة الإدارية والهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تطوير الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات وقد تم الانتهاء من الدراسات الخاصة تمهيدًا لإعتماده، ولكن تم الإرجاء بسبب ظروف فيروس كورونا لعام ٢٠٢١.

(٢) لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء.

ب - الإجراء الثاني: إبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات

(١) استهدف الإجراء إبرام بروتوكول تعاون بين الأجهزة الرقابية وجهات انفاذ القانون لتفعيل وتطوير عملية تبادل المعلومات على مدار سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة توقيع بروتوكول التعاون خلال العام الأول من الاستراتيجية وقد قامت هيئة النيابة الإدارية بإعداد مسودة أولية لهذا البروتوكول تم عرضها على كل من (هيئة الرقابة الإدارية – هيئة النيابة الإدارية – النيابة العامة – وزارة الداخلية – وزارة العدل - وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – الجهاز المركزي للمحاسبات) ومن المنتظر عقد إجتماع تنسيقي لتضمين مقترحات الجهات المشاركة في مسودة البروتوكول حيث تم تأجيل الإجتماع كإجراء احترازي من فيروس كوفيد ١٩.

(٢) الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

ج - الإجراء الثالث: تحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية.

(١) استهدف الإجراء تحديث قواعد البيانات بهيئة الرقابة الإدارية وبالجهاز المركزي للمحاسبات على مدار سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تطوير قواعد بيانات هيئة الرقابة الإدارية، وتم ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الإستراتيجية حيث يتم ذلك بشكل مستمر بمنظومة المعلومات المسجلة بالهيئة وقد تم الانتهاء من ذلك.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (١٪) من إجمالى الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: تطوير مهارات وقدرات العاملين بالأجهزة الرقابية

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تنفيذ عدد ٤٣٢ دورة تدريبية بالجهات الرقابية خلال سنوات الاستراتيجية وقد استهدفت الخطة تنفيذ عدد ١٠٨ دورة تدريبية خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية حيث تم تنفيذ عدد ١٧٦ دورة تدريبية بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية للسادة أعضاء وموظفي هيئة الرقابة الإدارية وجهات انفاذ القانون والعاملين بالجهاز الإداري للدولة وكوادر من سفارات الدول العربية والافريقية بجمهورية مصر العربية، ونائبات مجلس النواب، وأعضاء الدفاع المدني، وأعضاء لجنة التعليم والبحث العلمي ببيت العائلة المصرية، والمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية بالإضافة إلى التدريب الحر المقدم للراغبين من المواطنين بالإلتحاق بالدورات وكذلك شركات القطاع الخاص.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تدريب عدد ١٦٤٠٠ متدرب بالجهات الرقابية خلال سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة تدريب عدد ٤١٠٠ متدرب خلال عام ٢٠٢٠ تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ ونسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية، حيث تم تدريب عدد ٤٦٦٧ متدرب.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٥٠٪) من إجمالى الاستراتيجية.

هـ - الإجراء الخامس: وضع خطط خاصة لإدارة مخاطر الفساد بكافة جهات انفاذ القانون.

(١) استهدف الإجراء وضع خطط لإدارة مخاطر الفساد بعدد ٨ جهات انفاذ قانون واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ وضع عدد ٢ خطة لادارة مخاطر الفساد بوزارة العدل وبوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم استحداث خطة لادارة مخاطر الفساد بوزارة العدل بنسبة نجاح ٥٠٪ بما يمثل (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس ٥٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٢٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

و - الإجراء السادس: تطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته.

(١) استهدف الإجراء اصدار عدد ٤ تقارير سنوية لمؤشر مدركات الفساد المحلي خلال سنوات الاستراتيجية وقد استهدفت الخطة اصدار تقرير واحد خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث اصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار نسخة ديسمبر ٢٠٢٠ من مؤشر مدركات الفساد المحلي ليشمل مؤشرين فرعيين هما مؤشر إدراك الفساد الإداري، ومؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري وهو ما يتغلب على أحد أهم عيوب مؤشرات الفساد المذكورة في مراجع الأمم المتحدة وهو تحديد ما اذا كان ارتفاع الإدراك علامة سلبية أم ايجابية. وقد سجل المؤشر العام لادراك ومكافحة الفساد الادارى ٥٩,٩ درجة حيث

تحسن المؤشر بحوالى ١٠ درجات مقارنة بعام ٢٠١٩ ويرى الخبراء ان الفساد الادارى منتشر بشكل أقل مقارنة بالمواطنين ومسئولى الشركات عام ٢٠١٩ وتصدرت وزارة التنمية المحلية التقرير كأكثر الجهات الحكومية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الادارى وانتشاره وسجلت الجامعات الحكومية اقل الجهات الحكومية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الادارى وانتشاره، وسجلت محافظة البحر الأحمر كأكثر محافظات الجمهورية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الادارى و محافظة أسوان كأقل محافظات الجمهورية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الادارى. ويرى المواطنون ان مجاملة الاقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية هى اكثر مظاهر الفساد ادراكا وانتشارا.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ز - الإجراء السابع: إعداد البحوث والدراسات في المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد.

(١) استهدف استحداث وحدة للبحوث والدراسات المتخصصة بمكافحة الفساد في كل من هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات واصدار عدد ٦ دراسات متخصصة خلال سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ صدور عدد ٢ دراسة متخصصة وتم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل ٠,٢٥٪ من الاستراتيجية حيث قام مركز البحوث والدراسات بالاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد باصدار دراستين احدهما بعنوان «اثر انفاذ القانون على تحقيق مبدأ الردع للموظفين العموميين» والأخرى بعنوان «امكانية تحقيق التوازن في العلاقة العقدية بالنسبة للوحدات المؤجرة من مالكيها للاشخاص الإعتبارية العامة».

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٢٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

٥. **أبرز الممارسات الإيجابية التى تمت تنفيذًا للهدف السادس خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠:**

أ -تطوير الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة الإدارية والانتهاء من الدراسات الخاصة بتطوير الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات.

ب- صدور اصدارين لمؤشر مدركات الفساد المحلي نوفمبر ٢٠١٩ وديسمبر ٢٠٢٠.

ج - استحداث وحدة متخصصة للابحاث والدوريات بالجهاز المركزي للمحاسبات وتكليفها بإعداد بحوث مرتبطة بالحوكمة ومكافحة الفساد والوقاية منه.

د- اصدار المركز القومي للدراسات القضائية القرار رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء وحدة متخصصة لبحوث ودراسات مكافحة الفساد والوقاية منه.

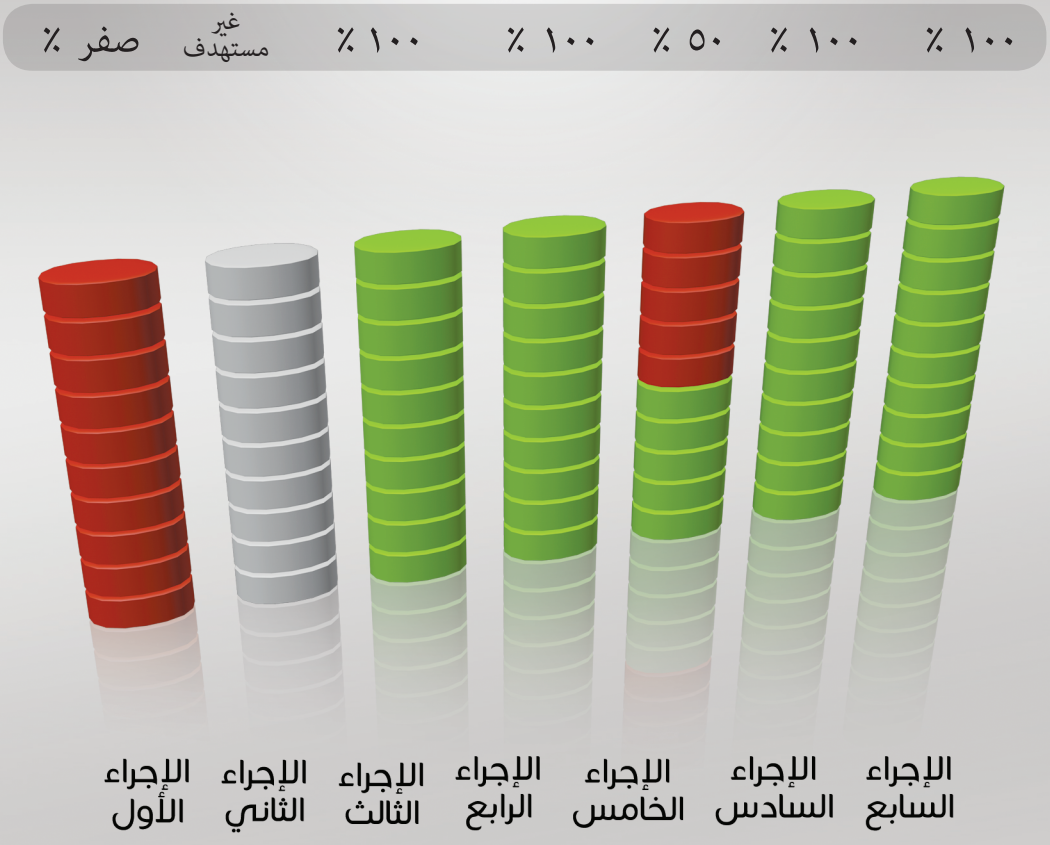
هـ- استحداث مركز للبحوث والدراسات بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وتكليفه بإعداد الدراسات الخاصة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في مصر.

و- تطوير مدونة السلوك الوظيفي لأعضاء هيئة الرقابة الإدارية.

نسب تنفيذ إجراءات الهدف السادس

عام ٢٠٢٠

التحديات المنفذ





الهدف السابع

زيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته

العمل الفني الفائز بالمركز الأول في مسابقة متحدون على مكافحة الفساد بجامعة حلوان

تنفيذ الطالبة سلمى خالد بكلية الخدمة الاجتماعية

الهدف السابع: (زيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته)

١. يمثل الهدف السابع نسبة ١٥٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٣,٥٨٪ من اجمالى الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٣,٣٩٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٩٤,٦٩٪ من المستهدف بالهدف السابع .

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف السابع:**

أ - الإجراء الأول: تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن في مكافحته.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء رصد عدد الدورات التدريبية والمستفيدين منها فى مجال التوعية بمخاطر الفساد والمنفذة بوزارات الثقافة / الأوقاف / الشباب والرياضة وهيئة الرقابة الإدارية بواقع عدد (٦٠) دورة تدريبية لعدد (٩٠٠) متدرب على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تنفيذ عدد (١٥) دورات تدريبية لعدد (٢٢٥) متدرب حيث تم تنفيذها بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بالشق الأول من الإجراء تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تنفيذ هيئة الرقابة الإدارية عدد (٤) حملات إعلامية للتوعية بمخاطر الفساد على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (١) حملة إعلامية خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل ٠,٢٥٪ من الاستراتيجية حيث قام المركز الإعلامي بهيئة الرقابة الإدارية بإعداد الحملة الرابعة بنظام الإنفوجراف بعنوان «اعرف حقك» مكونة من ١١ انفوجراف وعدد ٢ VOICE OVER عن التعريف بالجرائم التي قد يرتكبها المواطن والموظف العام (الرشوة، التربح، التزوير، الاتجار في النقد الأجنبي، غسل الأموال ١و٢، انتحال الصفة) بالإضافة إلى التعريف باختصاصات هيئة الرقابة الإدارية وطرق واسلوب تقديم الشكاوى ومشروع البنية المعلوماتية للدولة المصرية.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ ونسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: تنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تنفيذ عدد (٤٦٤) نشاط ثقافى / فنى / رياضى / ندوات بالجامعات والمدارس على مدار سنوات الاستراتيجية بواقع عدد (١١٦) نشاط سنوياً، وقد تم تنفيذ عدد ٣٠ نشاط خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة نجاح ٢٥,٨٦٪ بما يمثل ٠,٠٦٪ من الاستراتيجية، حيث تم تعليق العديد من الأنشطة نتيجة لأزمة كوفيد ١٩.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء حصر نسبة الجامعات الحكومية المفعلة لمقرر

حقـوق الإنسـان ومكافحـة الفسـاد والبالـغ عددهـا (٢٨) جامعـة عـلى مـدار سـنوات الاسـتراتيجية، اسـتهدفت الاسـتراتيجية خـلال عـام ٢٠٢٠ متابعـة تنفيـذ المقـرر بعـدد ٨ جامعـات وقـد تـم تنفيـذ ذلـك بنسـبة نجـاح ١٠٠٪ بما يمثـل ٠,٣٪ مـن الاسـتراتيجية، حيث صـدر قـرار المجلـس الأعـلى للجامعـات بتدريـس المنهـج بكافـة الجامعـات الحكوميـة.

(٣) نسـبة النجـاح في تنفيـذ الإجـراء الثـاني ٦٥,٤٥٪ مـن المسـتهدف خـلال عـام ٢٠٢٠ ونسـبة (٠,٣٦٪) مـن إجـمالى الاسـتراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: تضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعي.

(١) اسـتهدف الإجـراء تطويـر المناهـج الدراسـية بإضافـة محتـوى معنـى بقيـم النزاهـة والشـفافية بواقـع (٤) متابعـات عـلى مـدار سـنوات الاسـتراتيجية، واسـتهدفت الخطـة تطويـر ٤ مناهـج خـلال الاسـتراتيجية، وقـد قـام مركـز تطويـر المناهـج والمـواد التعليميـة بـوزارة التربيـة والتعليـم بإعـداد تقريـر عـن المناهـج الدراسـية المتضمنـة لقيـم النزاهـة والشـفافية والتوعيـة بمخاطـر الفسـاد بكافـة المراحـل الدراسـية ومقترحـات تطويرهـا وقـد تـم الانتهـاء مـن تطويـر عـدد ٦ برنامـج تربويـة بواسـطة المركـز القومـي للبحـوث التربويـة والتنميـة بـوزارة التربيـة والتعليـم (المـادة الإثرائيـة لحقيبـة التوعيـة مـن أجـل مكافحـة الفسـاد - دليـل المـدرب «برنامـج تدريبـي لأعضـاء هيئـة التعليـم مـن أجـل مكافحـة الفسـاد» - دليـل المتـدرب «برنامـج تدريبـي لأعضـاء هيئـة التعليـم مـن أجـل مكافحـة الفسـاد» - الدليـل الإرشـادي للمعلـم في التوعيـة مـن أجـل مكافحـة الفسـاد - كراسـة الأنشـطة «كراسـة الأنشـطة للتوعيـة مـن أجـل مكافحـة الفسـاد «معًـا نبنـي الوطـن» - اختبـار البرنامـج بالإضافـة إلى مفتـاح التصحيـح) وهـو مـا يمثـل نسـبة نجـاح ١٠٠٪ مـن المسـتهدف بمـا يمثـل نسـبة (٠,٥٪) مـن الاسـتراتيجية.

(٢) نسـبة النجـاح في تنفيـذ الإجـراء الثالـث ١٠٠٪ مـن المسـتهدف خـلال عـام ٢٠٢٠، ونسـبة (٠,٥٪) مـن إجـمالى الاسـتراتيجية.

د - الإجراء الرابع: تفعيل الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي.

(١) الإجـراء غـير مسـتهدف خـلال عـام ٢٠٢٠ حيـث تـم نهـوه خـلال عـام ٢٠١٩ بنـشر الميثـاق الأخلاقـى للطالـب الجامعـى بعـدد (٢٨) جامعـة وعـلى المواقـع الإلكترونيـة للجامعـات.

(٢) الإجراء الرابع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

هـ - الإجراء الخامس: إعداد ميثاق أخلاقي لعضو هيئة التدريس.

(١) الشـق الأول مـن الإجـراء غـير مسـتهدف خـلال عـام ٢٠٢٠ حيـث تـم نهـوه خـلال عـام ٢٠١٩ بإعـداد الميثـاق الاخلاقـي للمجتمـع الجامعـي ويشـمل (عضـو هيئـة التدريـس ومعاونيـه).

(٢) اسـتهدف الشـق الثـاني مـن الإجـراء نـشر الميثـاق الأخلاقـى لعضـو هيئـة التدريـس ومعاونيـه بالجامعـات المصريـة بواقـع عـدد (٢٨) جامعـة، واسـتهدفت الخطـة خـلال عـام ٢٠٢٠ نـشر الميثـاق بعـدد ١٤ جامعـة وقـد تـم تعميـم الميثـاق عـلى كافـة الجامعـات

الحكومية بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

و - الإجراء السادس: إكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

(١) يشمل الإجراء إكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته من خلال تنفيذ عدد (٤) دورات تدريبية / ورش عمل / ندوات على مدار سنوات الاستراتيجية بواقع عدد نشاط واحد سنوياً، وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية حيث تم مشاركة السيد/ رئيس تحرير صحيفة الأهرام الرياضي، والسيد/ رئيس تحرير الأهرام المسائي والسيد/ رئيس تحرير جريدة المساء وبوابة الجمهورية، والسيد/ نائب رئيس القسم الرياضي بجريدة الأخبار وعدد من الصحفيين المعنيين بالشأن الرياضي بورشة العمل المعنية بمكافحة الفساد في مجال الرياضة التي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يومي ٩-٢٠٢٠/١٢/١٠ وشاركوا بمقترحات لتطوير عملية حماية النزاهة الرياضية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٢٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ز - الإجراء السابع: تفعيل دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لنشر قيم النزاهة والشفافية.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تنفيذ الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لعدد (١٦٠) دورة تدريبية لنشر قيم النزاهة والشفافية (تدريب العاملين بالدولة + التدريب الحر) على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٤٠) دورة تدريبية لتدريب عدد (١٦٠٠) متدرب خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذ عدد ١٠٧ دورة تدريبية بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تدريب عدد (١٦٠٠) متدرب خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذها بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية، حيث تم تدريب عدد ٥٦٤٧ بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بالإضافة إلى تدريب عدد ٢٦٢٧ الكترونيًا.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ح - الإجراء الثامن: تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بخطورة الفساد وآثاره السلبية.

(١) استهدف تفعيل دور المؤسسات الدينية فى نشر الوعى بخطورة الفساد من خلال عدد (١٦) خطبة وعظة توعوية عن خطورة الفساد، على مدار سنوات الاستراتيجية

بواقع عدد (٤) خطب سنوياً، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٤) خطب خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذها بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية وذلك بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والكنيسة المصرية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثامن ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ط - الإجراء التاسع: حث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث على إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات منع ومكافحة الفساد ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة.

(١) يشمل إجراء دراسات متخصصة فى مجال منع ومكافحة الفساد بواقع (٧) دراسات على مدار سنوات الاستراتيجية، استهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ صدور عدد ٢ دراسة متخصصة في مجال مكافحة الفساد وقد تم ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٠,٢٨٪) من الاستراتيجية، حيث تمت مناقشة العديد من أطروحات الماجستير والدكتوراه بالعديد من الجامعات المصرية كالتالي:

اطروحة (دكتوراه) - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية بعنوان تأثير الفساد فى الأمن الإنسانى للمجتمعات فى المراحل الانتقاليَّة : دراسة حالة العراق منذ ٢٠٠٣ / اطروحة (دكتوراه) - جامعة بنها.كلية الحقوق .قسم الأقتصاد والمالية العامة بعنوان العلاقة بين إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. / اطروحة (دكتوراه) - جامعة بنها.كليةالحقوق .قسم الأقتصاد والمالية العامة. بعنوان العلاقة بين إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقيةعلى الاقتصاد المصرى / اطروحة (دكتوراه) - جامعة حلوان. كلية الآداب. قسم علم المعلومات بعنوان حرية تداول المعلومات في مراكز المعلومات الحكومية / أطروحة (ماجستير) - جامعة أسيوط. كلية الآداب.قسم الإعلام بعنوان أطر معالجة الصحافة الاستقصائية لقضايا الفساد في المجتمع المصري " دراسة تطبيقية". / أطروحة (ماجستير) - جامعة المنصورة. كلية الاداب. قسم الاعلام بعنوان دور الصحافة الاستقصائية فى تشكيل اتجاهات الجمهور الاردنى نحو قضايا الفساد الاقتصادى / أطروحة (ماجستير) - جامعة المنصورة. كلية الحقوق. قسم القانون العام بعنوان دور الاجهزة الرقابية فى مكافحة الفساد : دراسة مقارنة / اطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم المحاسبة بعنوان دراسة تحليلية لاهم اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في ضوء مبادىء الحوكمة بإستخدام برنامج GFMIS / اطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم المحاسبة بعنوان تطوير نظم الرقابة الداخلية لمواجهة الفساد المالي في الهيئات الحكومية : دراسة تطبيقية / اطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم محاسبة بعنوان استخدام الآليات الرقابية للحوكمة في تطوير نظام المحاسبة الحكومية الالكترونية في العراق : دراسة ميدانية / اطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم محاسبة. بعنوان تفعيل الرقابة المالية علي الموارد العامة للموازنة بالتطبيق علي عوائد الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق: دراسة ميدانية / اطروحة (ماجستير) - جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة بعنوان مدخل تحليلي لتطوير نظام الرقابة الداخلية للحد من ممارسات الفساد المالي في الوحدات الحكومية العراقية : دراسة ميدانية / أطروحة (ماجستير)

- جامعة بني سويف. كلية الاداب. قسم الاجتماع بعنوان الثقافة التنظيمية والفساد الإداري : دراسة مقارنة بمحافظة بني سويف / اطروحة (ماجستير) - جامعة حلوان. الكلية العسكرية لعلوم الادارة لضباط القوات المسلحة. قسم المحاسبة. بعنوان إطار مقترح لتطبيق المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية للحد من الفساد المالى والإدارى / اطروحة (ماجستير) - جامعة عين شمس.كلية الدراسات العليا للطفولة قسم الإعلام وثقافة الأطفال. بعنوان معالجة الأفلام السينمائية المصرية لصور استغلال أصحاب النفوذ للسلطة التنفيذية وعلاقتها بالصورة الذهنية المتكونة لدى المراهقين / أطروحة (ماجستير) - جامعة أسيوط- كلية الخدمة الاجتماعية. بعنوان الحوكمة الرشيدة كمدخل لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء التاسع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٢٨٪) من إجمالى الاستراتيجية.

٥. أبرز الممارسات الإيجابية التى تمت تنفيذًا للهدف السابع خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

أ - تفعيل قرار المجلس الأعلى للجامعات بتدريس مقرر "حقوق الإنسان ومكافحة الفساد" بكافة الكليات والجامعات الحكومية ضمن المقررات الإلزامية التى يجب إجتيازها بنجاح قبل الحصول على الشهادة الجامعية لتعريف الطالب مبادئ حقوق الإنسان والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد كذا تم نشره بنظام التعلم الإلكترونى عبر المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية.

ب - قيام هيئة الرقابة الإدارية بتنفيذ حملة إعلامية تضمنت إعادة إخراج حملة "المرايا"، كما تم تنفيذ حملة إعلامية أخرى تحت شعار "إعرف حقك" تضمنت توعية المواطنين ببعض الجرائم والعقوبات المقررة لها مثل جريمة الإتجار بالنقد الأجنبى / الرشوة / التزوير / التربح / إنتحال الصفة.

ج - إعداد ونشر الميثاق الاخلاقي للمجتمع الجامعي ويشمل (عضو هيئة التدريس ومعاونيه).

د- قيام العديد من الكليات على مستوى الجمهورية بتحفيز الطلاب على إعداد الدراسات المتعلقة بمكافحة الفساد.

هـ- حضور عدد من الصحفيين والإعلاميين لورشة العمل المعنية بحماية الرياضة من الفساد التي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

و- توقيع بروتوكول تعاون بين هيئة الرقابة الإدارية و المجلس القومي لحقوق الإنسان لتعزيز التعاون الخاص بحماية حقوق الإنسان ونشر قيم النزاهة والشفافية في المجتمع المصري.

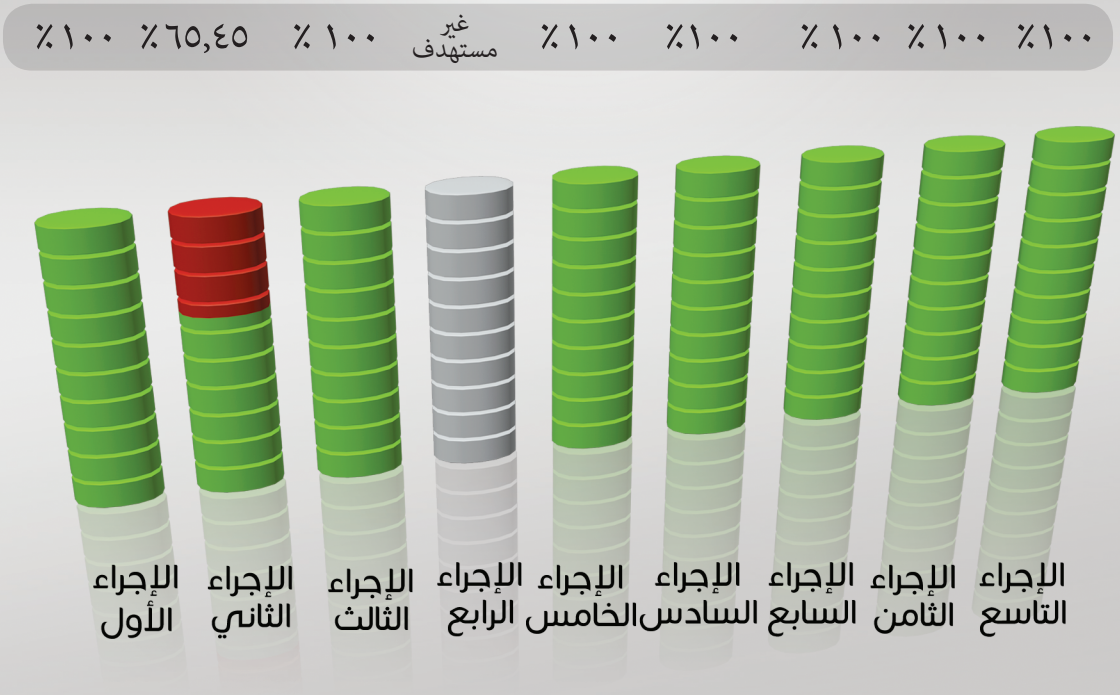
ز- قيام الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية بتنظيم العديد من الدورات لرفع الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته.

ح- إطلاق الموقع الإلكتروني للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

نسب تنفيذ إجراءات الهدف السابع

عام ٢٠٢٠

التحديات المنفذ



ورشة عمل حول

حماية الرياضة من الفساد في مصر

٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠

SAFEGUARDING SPORT FROM CORRUPTION IN EGYPT

9 - 10 DECEMBER 2020



الهدف الثامن

تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد

الهدف الثامن: (تفعيل التعاون الدولي والاقليمي في منع ومكافحة الفساد)

١. يمثل الهدف الثامن نسبة ١٠٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٢,٤٤٪ من اجمالى الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة (٢,٤٤٪) من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح (١٠٠٪) من المستهدف بالهدف الثامن.

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف الثامن:**

أ - الإجراء الأول: تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات

(١) استهدف الإجراء تنفيذ عدد ٤ مبادرات متعلقة بمكافحة الفساد بين الجهات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية وإستهدفت الخطة تنفيذ مبادرة واحدة خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ ورشة عمل خلال الفترة من ٩-١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ عن مكافحة الفساد بالمجال الرياضي بمشاركة اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم وهيئة الخبراء الوطنيين وعدد ٦٠ من الشخصيات الهامة في مجال الرياضة المصرية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: عقد دورات تدريبية لتبادل الخبرات بين جهات انفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية

(١) استهدف الإجراء تنفيذ عدد ٤ دورات تدريبية دولية خلال سنوات الاستراتيجية، وقد استهدفت الخطة تنفيذ تدريب دولي واحد خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية وقد تم ذلك من خلال تنفيذ عدد ٩ دورات تدريبية بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية لإجمالي عدد٢٢٦ من (أعضاء الديوان العام للرقابة المالية بدولة العراق والكوادر الأفريقية المعنية بمكافحة الفساد ضمن المنحة المقدمة برعاية السيد/ رئيس الجمهورية و الضباط الافارقة الوافدين للتدريب بالقوات المسلحة المصرية).

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: إبرام مذكرات تفاهم بين جهات انفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء ابرام عدد ٤ مذكرات تفاهم بين جهات انفاذ القانون ونظرائها وقد استهدفت الخطة توقيع مذكرة تفاهم خلال عام ٢٠٢٠ وتم

تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل ٠,٢٥٪ من الاستراتيجية حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة الإدارية وجهاز مكافحة الفساد بدولة موروشيوس خلال شهر مارس ٢٠٢٠.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تفعيل عدد أربعة مذكرات تفاهم خلال سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة تفعيل مذكرة تفاهم خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية حيث تم تنظيم ويبينار مشترك بين هيئة الرقابة الإدارية ونظيرها في موروشيوس تفعيلا لبروتوكول التعاون المبرم بينهما.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع والخامس: المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية في مجال منع ومكافحة الفساد

(١) استهداف مشاركة جهات انفاذ القانون في عدد ٣٦ من الفعاليات الاقليمية والدولية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية وقد استهدفت الخطة المشاركة في عدد ١٠ فعاليات خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ وبما يمثل ٠,٤٤٪ من الاستراتيجية حيث شاركت وفود مصرية في كافة إجتماعات الإتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد المنضمة لها كالتالي: الإجتماع الثالث لمؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد – دولة المغرب / الاجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد – عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الحادية عشر لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة من ١٦-٢٠٢٠/٨/١٨ – عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الحادية عشر – المستأنفة الأولى لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة من ٣١ اغسطس إلى ٢ سبتمبر ٢٠٢٠ – عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الحادية عشر – المستأنفة الثانية لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢٠ – عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الحادية عشر لإجتماع الفريق الحكومي مفتوح العضوية المعني بمنع الفساد خلال الفترة من ٣١ اغسطس إلى ٢ سبتمبر ٢٠٢٠ – عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الرابعة عشر لإجتماع الفريق الحكومي مفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات خلال الفترة من ١٦-٢٠٢٠/٨/١٨ – عبر الفيديوكونفرنس / الدورة التاسعة لإجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون الدولي خلال الفترة من ١٦-٢٠٢٠/٨/١٨ – عبر الفيديوكونفرنس / الحلقة الحوارية الإفتراضية الإقليمية «ادارة مخاطر الفساد: منهجية حديثة في خدمة التنمية المستدامة» التي نظمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع والخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٤٤٪) من إجمالى الاستراتيجية.

هـ - الإجراء السادس: دراسة انضمام وحدات إنفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال

(١) استهدف انضمام وحدات انفاذ القانون لعدد ٤ من المجموعات الدولية والاقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات خلال سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة الانضمام إلى مجموعة واحدة خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث انضمت هيئة الرقابة الإدارية إلى شبكة سلطات منع الفساد Network of Corruption Prevention Authorities خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ وهي شبكة دولية تهدف إلى توحيد الجهود لتحسين جمع المعلومات وإدارتها وتبادلها بشكل منهجي بين سلطات مكافحة الفساد، بما في ذلك تجاربها وممارساتها الجيدة، دعم الأعضاء لتعزيز القدرات وتعزيز الاستقلال التشغيلي، الاعتراف بالمعايير الدولية لمنع الفساد وتعزيزها، التحفيز والشراكة مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين لتعزيز النزاهة.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٠,٥٪) من إجمالى الاستراتيجية.

٥. **أبرز الممارسات الإيجابية التى تمت تنفيذًا للهدف الثامن خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠:**

أ - تنظيم هيئة الرقابة الإدارية للمنتدى الافريقي الأول لمكافحة الفساد عام ٢٠١٩ بحضور ٥٨ دولة.

ب- تنظيم هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لورشة عمل معنية بحماية الرياضة من الفساد في مصر.

ب - قيام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنظيم دورة تدريبية موجهة لوحدة التحريات المالية الليبية بشهر فبراير ٢٠١٩.

ج - قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بتفعيل مذكرة التفاهم المبرمة مع المملكة العربية السعودية.

د - قيام هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرة تفاهم مع نظيرتها بموروشيوس وتفعيلها من خلال عقد وبينار مشترك.

هـ- قيام الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بعقد عدد ١٦ دورة تدريبية لكوادر مكافحة الفساد الافريقية والعربية بإجمالي عدد ٣٩٠ متدرب، وعقد عدد ٢ دورة تدريبية بإجمالي عدد ٩ متدربين للعاملين بالسفارات العربية بجمهورية مصر العربية خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

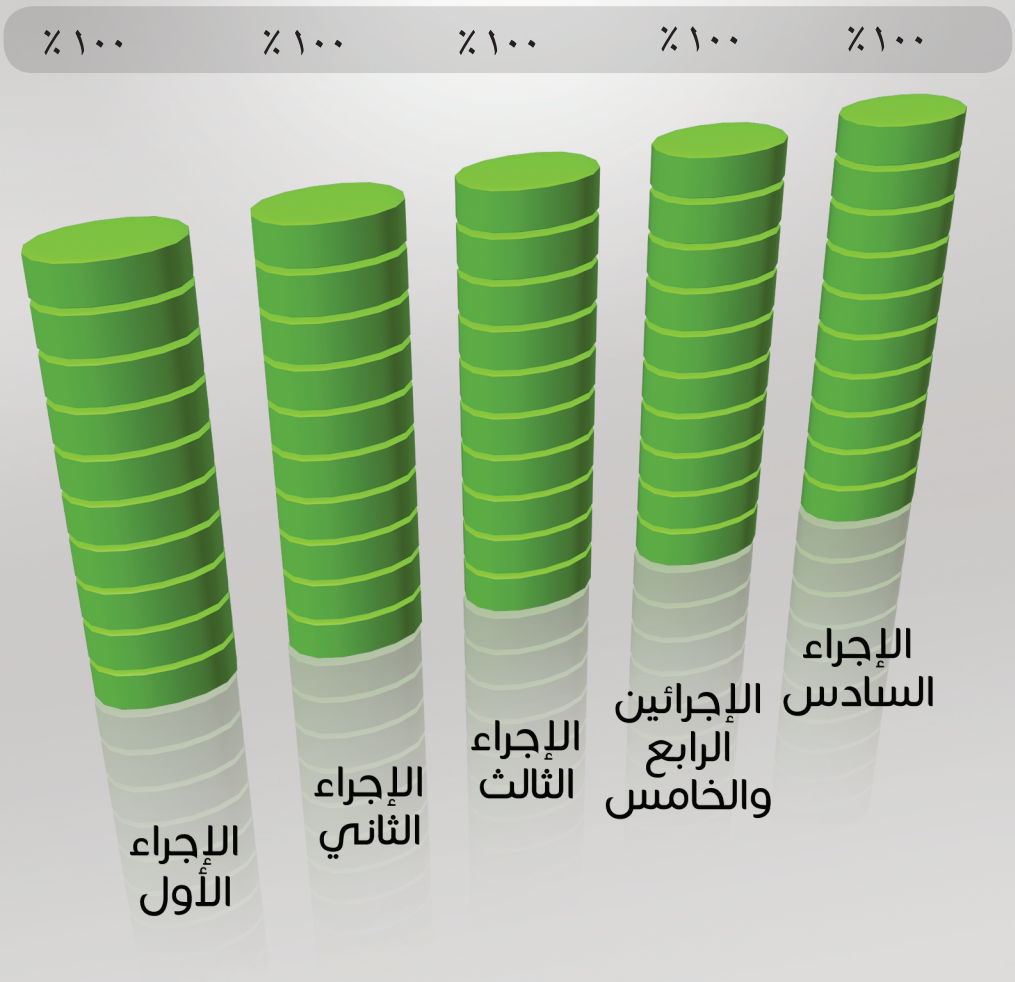
و- انضمام هيئة الرقابة الإدارية إلى شبكة سلطات منع الفساد Network of Corruption Prevention Authorities بهدف تبادل المعلومات بشكل منهجي بين سلطات مكافحة الفساد.

ز- رعاية السيد رئيس الجمهورية لإحتفالية هيئة الرقابة الإدارية باليوم العالمي لمكافحة

الفساد بحضور السيد/ رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والمحافظين ورؤساء هيئة الرقابة الإدارية السابقين والسيدة/ المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسيد/ رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الافريقية وعدد كبير من المسئولين بالدولة.

نسب تنفيذ إجراءات الهدف الثامن

عام ٢٠٢٠



EJB
الجمعية المصرية لشباب الأعمال

مؤسسة مصر الخير

الاتحاد العام للجمعيات و المؤسسات الأهلية

الهدف التاسع

مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص فى منع الفساد والوقاية منه

الهدف التاسع: (مشاركة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى منع الفساد والوقاية منه)

١. يمثل الهدف التاسع نسبة ٧٪ من الاستراتيجية.

٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٣,٥٪ من إجمالي الاستراتيجية.

٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٣٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٨٥,٧١٪ من المستهدف بالهدف التاسع.

٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف التاسع:**

أ - الإجراء الأول: تفعيل مدونات السلوك للقطاع الخاص والمجتمع المدني

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء رصد عدد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية التى قامت بنشر مدونة السلوك، ومستهدف النشر بعدد (٢٥٠٠) جمعية خلال الاستراتيجية واستهدفت الخطة النشر بعدد (١٢٥٠) جمعية خلال عام ٢٠٢٠، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث تم تدريب عدد ٢٧ اتحاد اقليمي و٢٧ لجنة اقليمية لمكافحة الفساد في اطار تدريب مدربين ليقوموا بنشر المدونة وتدريب المعنيين وبتاريخ ٢٠٢٠/١/٦ تم تعميم المدونة على الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والإتحادات الإقليمية ووضع خطة لنشر المطبوعات الخاصة بمدونة السلوك المهني للجمعيات والمؤسسات الأهلية وكتيب مواد القانون الخاصة بمكافحة الفساد والملصقات الخاصة بتوعية المواطنين بمكافحة الفساد.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء رصد عدد إتحادات الغرف التجارية التى قامت بنشر مدونة السلوك المهنى للقطاع الخاص والبالغ عددها (٢٧) غرفة تجارية بالإضافة إلى الإتحاد العام على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة النشر بالإتحاد العام للغرف التجارية و١٣ غرفة تجارية خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ ونسبة (١٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات منع ومكافحة الفساد

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء دعم المجتمع المدنى فى منع ومكافحة الفساد من خلال عقد عدد (١٠ أنشطة) ندوات / مؤتمرات / ورش عمل على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٥ أنشطة) خلال عام ٢٠٢٠، حيث تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بالشق الأول من الإجراء تمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية، وذلك على النحو التالي:

بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٣ تم عقد مؤتمر المجتمع المدني لمكافحة الفساد بمحافظة البحيرة بحضور ٥٤٦ مشارك / بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٨ تم عقد مؤتمر المجتمع المدني بنادي السعادة

بطلخا محافظة الدقهلية بحضور السيد/ محافظ الدقهلية وعدد ٢٥٠ مشارك / بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٥ تم عقد ندوة عن «دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد» الخاصة بمحافظتي البحيرة والاسكندرية / بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٨ تم عقد مؤتمر «دور منظمات العمل الأهلي في مكافحة الفساد» بمحافظة الغربية بمركز شباب كفر الزيات / بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ تم عقد «ندوة مكافحة الفساد» بمحافظة الغربية بمقر الاتحاد العام للجمعيات للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمحافظة / بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٦ تم عقد مؤتمر «دور منظمات العمل الأهلي في مكافحة الفساد بمحافظة الغربية» تحت رعاية السيد/ محافظ الغربية بقاعة المؤتمرات الكبرى بفندق عرفة.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء دعم القطاع الخاص فى منع ومكافحة الفساد من خلال عقد عدد (٤ أنشطة) ندوات / مؤتمرات / ورش عمل على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٢ نشاط) خلال عام ٢٠٢٠، وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ وبما يمثل (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث تمت دعوة ممثلين عن القطاع الخاص باحتفالية هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد وتم تكريم مؤسسة سوالين للتنمية القانونية عن دورها بمبادرة "الحق حقك" لتوعية المواطنين والعاملين بالقطاع الخاص بحقوقهم التى كفلها لهم القانون والدستور، وكذا شارك ممثلين من القطاع الخاص في المجال الرياضي بورشة العمل الخاصة بحماية الرياضة من الفساد والتي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم التحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال يومي ٩-٢٠٢٠/١٢/١٠.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (١٪) من إجمالى الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: إطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء إطلاق عدد (٤) مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى على مدار سنوات الاستراتيجية بواقع عدد (٢) مبادرة سنوياً خلال العامين الأول والثاني من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث شملت الأنشطة والمبادرات المنفذة عدة محافظات كالتالي: قيام الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الفيوم بالتعاون مع مديرية التضامن الإجتماعي بتنظيم عدد ٣ برنامج تدريبية خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ بمراكز أطسا وأبشواي ويوسف الصديق وسنورس حول دور الجمعيات الأهلية في نشر قيم النزاهة والشفافية بإجمالي حضور بلغ ١٧٣ من ممثلي الجمعيات الأهلية / قيام الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية بتاريخ ٢٠٢٠/١/١١ بتنظيم ورشة عمل عن مكافحة الفساد بمقر الإتحاد الإقليمي بالشرقية وكذا قام الاتحاد بتنظيم ثلاثة ندوات حول مكافحة الفساد خلال شهري فبراير وسبتمبر ٢٠٢٠ بمدن أبو كبير وديرب نجم والزقازيق / قيام اللجنة الإقليمية لمكافحة الفساد بمحافظة الجيزة بتنظيم اجتماع لجمعيات ادارتي السادس من أكتوبر والشيخ زايد بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٤ لتوعية الجمعيات والمؤسسات الأهلية بعقوبات القانون تجاه الفساد المالي والإداري، وكذا قامت اللجنة بتنظيم إجتماع آخر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ بشأن تقنين صناعة

الكمامات من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك لمكافحة الفساد في هذا الشأن.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء إضافة نشاط منع ومكافحة الفساد بعدد (٥٠٠) جمعية ومؤسسة أهلية على مدار سنوات الاستراتيجية، استهدفت الخطة تنفيذ ذلك بعدد (٢٥٠) جمعية خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم خلال عام ٢٠١٩ تدريب ٢٧ اتحاد للجمعيات الأهلية و٢٧ لجنة فرعية بالمحافظات من أجل تنفيذ هذا النشاط بعام ٢٠٢٠ إلا أن ظروف فيروس كورونا المستجد أخرت من صدور اللائحة التنفيذية التي صدرت بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١ مانحة مهلة سنة للجمعيات الأهلية لتوفيق اوضاعهم من تاريخ العمل باللائحة. وجاري حاليا تدريب الجمعيات الأهلية على أهمية إدراج أنشطة مكافحة الفساد ضمن انشطتهم.

(٣)نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٥٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: تيسير حصول منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المعلومات

(١) استهدف تيسير حصول منظمات المجتمع المدني على المعلومات من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الوزارات / المحافظات / الجامعات / هيئة الرقابة الإدارية بواقع عدد (٨٥) جهة سنوياً خلال العامين الأول والثاني من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية، حيث توفر تلك الجهات معلومات محدثة بشكل مستمر على مواقعها الإلكترونية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

٥. **أبرز الممارسات الإيجابية التي تمت تنفيذًا للهدف التاسع خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠:**

أ -صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٤ بضم ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص لعضوية اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته وهي اللجنة المسئوولة عن وضع وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد.

ب- تم عقد عدد (٢٢) مؤتمر للتوعية بمخاطر الفساد ودور منظمات العمل الأهلى فى الوقاية منه ومكافحته خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ وذلك بالتعاون بين هيئة الرقابة الإدارية والإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، كذا تم تدريب عدد (٥٤) اتحاد ولجنة فرعية بالمحافظات.

ج - قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع ممثلى مؤسسة مصر الخير والإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والإستعانة بخبراء العلوم الإدارية والإجتماعية من الجامعات المصرية لإعداد وصياغة مدونة السلوك المهنى للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية بهدف نشرها بين منظمات العمل الأهلى لتوحيد مفاهيم وأولويات عمل تلك الجهات.

د - أسفر التنسيق مع الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومؤسسة مصر الخير عن وضع إطار لبرنامج تدريبى يستهدف تدريب (١٢٥٠) جمعية بكافة محافظات الجمهورية على الإجراءات الواجبة للوقاية من الفساد ومكافحته، وشرح أسلوب العمل الأمثل لتلك الكيانات بنزاهة وشفافية طبقاً لمبادئ الحوكمة.

هـ - إطلاق مبادرة من القطاع الخاص تحت شعار "الحق حقك" لتوعية المواطنين والعاملين بالقطاع الخاص بحقوقهم التى كفلها لهم القانون والدستور وتم تنفيذها من مؤسسة سوإلين للتنمية القانونية، وهي مؤسسة غير حكومية غير هادفة للربح وتستهدف محو الأمية القانونية للفئات المختلفة بالمجتمع.

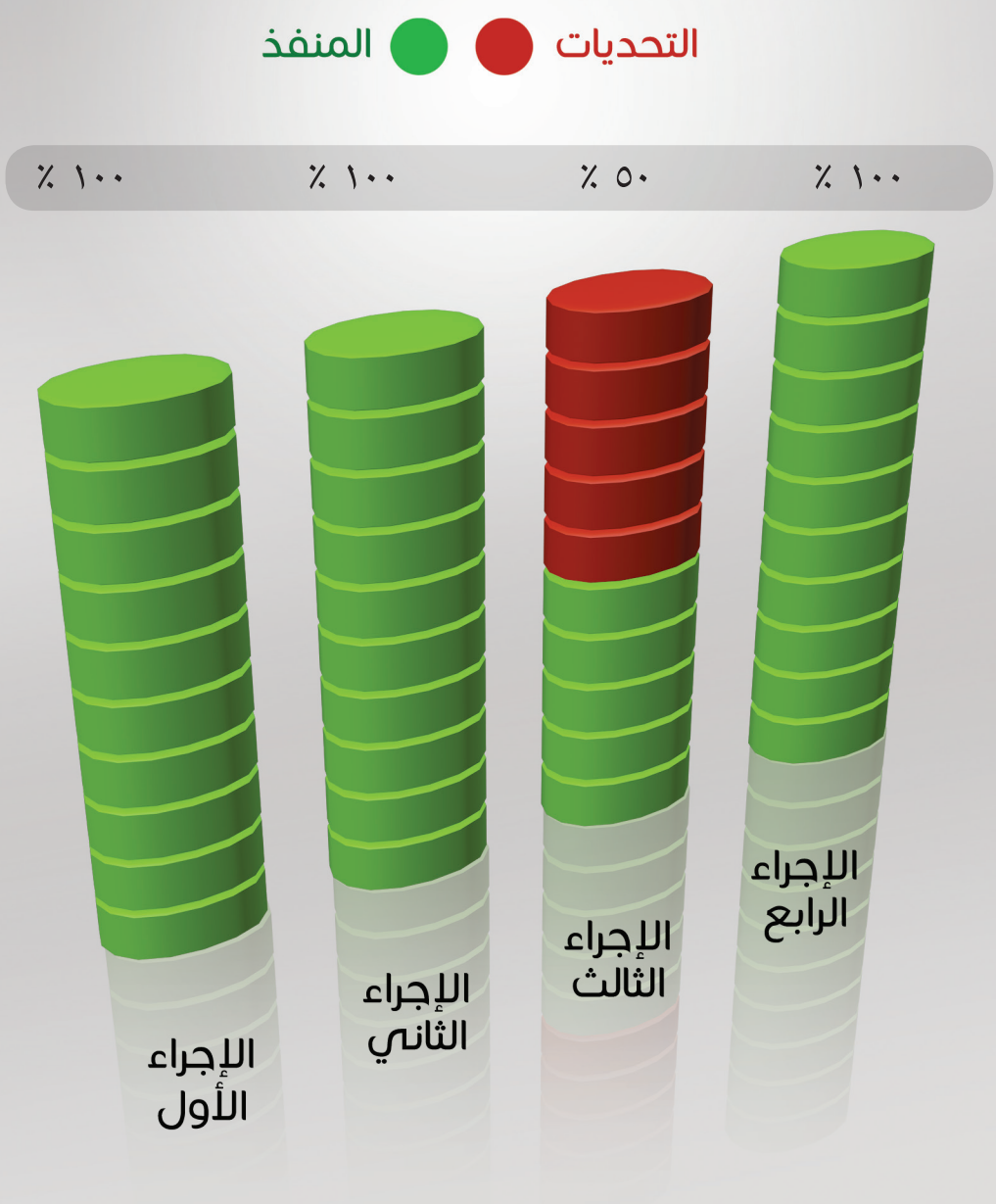
ز- تشكيل اللجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد كذا تشكيل اللجان الإقليمية على مستوى المحافظات.

ح- تكريم السيد/ رئيس مجلس الوزراء للمنسقين المتميزين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال إحتفالية هيئة الرقابة الإدارية باليوم العالمي لمكافحة الفساد وكان من ضمن المكرمين السيد/ رئيس الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والسيدة ممثلة مؤسسة سوالين للتنمية القانونية.

ط- تنظيم تدريب على إدارة مخاطر الفساد على المستوى القطاعي لوزارة التضامن الإجتماعي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٢.

نسب تنفيذ إجراءات الهدف التاسع

عام
٢٠٢٠



جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف الأول

م	الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
١	تفعيل المبادئ الحاكمة لعمل الجهاز الادارى بالدولة	عدد الهياكل التنظيمية المحدثة	٢١ هيكل	% ٠,٢
		نشر وثيقة المبادئ الحاكمة	غير مستهدف	غير مستهدف
2	وضع خطة تدريبية للعاملين فى الجهاز الادارى وفقا لمتطلبات التطوير	إعداد خطط الدورات التدريبية بوحدات الجهاز الإدارى	غير مستهدف	غير مستهدف
3	تفعيل نظام تنفيذى للتدقيق والرقابة الداخلية	إعداد تقارير ربع سنوية بنتائج عمل الرقابة الداخلية	٨٤ تقرير	% ٠,٥٣
4	تحديث قواعد بيانات الاصول والعاملين بوحدات الجهاز الادارى	تحديث قاعدة بيانات الأصول	٣٠ قاعدة بيانات	% ٠,٢٩
		تحديث قاعدة بيانات الموارد البشرية	21 قاعدة بيانات	% ٠,٢
5	تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الادارى للدولة	خطة تحديث البنية التحتية	غير مستهدف	غير مستهدف
		معدل رضاء العاملين عن بيئة العمل	١ تقرير	% ٠,٢
6	تفعيل نظام جوائز التميز فى الاداء الحكومى	وضع و تطبيق نظام جوائز التميز	غير مستهدف	غير مستهدف
		المشاركة بجوائز التميز	٨٤ جهة	% ٠,٢
7	تطوير هياكل الاجور وربطها بمنظومة متطورة لتقويم الاداء	عدد الهياكل والأجور المطورة	غير مستهدف	غير مستهدف
8	آليات تضمن عدم تعارض المصالح	عدد الجهات التى بها وحدة بتفعيل القوانين واللوائح ومعالجة مشكلات تضارب المصالح	٤٢ جهة	% ٠,٨
9	قياس معدل رضاء المواطنين المتعاملين مع وحدات الجهاز الادارى	معدل رضاء المواطنين	١ دراسة	% ٠,٥٤
10	تفعيل نظام الربط المميكن بين الوحدات الحسابية	نسبة تنفيذ نظام الربط المميكن	غير مستهدف	غير مستهدف

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الأول خلال عام ٢٠٢١ (٢,٩٦٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (٢,٢٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف الثاني

م	الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
1	استكمال قواعد البيانات القومية المتكاملة	تحديث قواعد بيانات القومية للبنية المعلوماتية	غير مستهدف	غير مستهدف
2	تفعيل منظومة الدفع الإلكترونى للحد من المدفوعات غير الرسمية	عدد الخدمات المستحدث بها دفع اليكترونى	٢٠ خدمة	% ٠,٢٨٥
		الوحدات المستحدث بها دفع إلكترونى	غير مستهدف	غير مستهدف
3	تبادل المعلومات بين الاجهزة الحكومية إلكترونيا	عدد الوحدات التى حدثت البنية المعلوماتية G2G	١٠ وحدة	% ٠,٣٤
		عناوين البريد الإلكترونى المعتمدة	غير مستهدف	غير مستهدف
4	ميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة	عدد الخدمات المميكنة	٢١٠ خدمة	%٠,٣١١
		معدل رضاء المواطنين عن الخدمات	١ تقرير	% ٠,٣٤
5	استكمال المراكز التكنولوجية لتقديم الخدمات	عدد المراكز التكنولوجية	٧٥ مركز تكنولوجى	% ٠,٣٣
6	استكمال ونشر أدلة الخدمات الحكومية	عدد أدلة الخدمات التى تم نشرها	غير مستهدف	غير مستهدف
		معدل إدراك المواطنين بأدلة الخدمات	غير مستهدف	غير مستهدف
7	منظومة تقييم أداء الجهات	عدد الوحدات التى قامت بتحديث منظومة أداء الخدمة	غير مستهدف	غير مستهدف

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الثاني خلال عام ٢٠٢١ (١,٦١٪) من الإستراتيجية. بالإضافة إلى (٠,٤٨٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف الثالث

م	الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
1	تفعيل مدونات السلوك الوظيفى	معدل نشر مدونة السلوك بوحدات الجهاز الادارى	غير مستهدف	غير مستهدف
2	اتاحة بيانات استراتيجيات الجهات بما لا يضر الأمن القومى	عدد الخطط المتاحة على مواقع الجهات	٨٤ خطة	% ٠,٢٥
		إصدار قانون اتاحة المعلومات	1	% ١
3	اتاحة تقارير الجهات الرقابية	معدل تقارير المتاحة من الجهات الرقابية	٢ تقرير	% ٠,٥
4	نشر ميزانية وموازنة المواطن	معدل نشر ميزانية المواطن	١ تقرير	% ٠,٢٥
		معدل نشر موازنة المواطن	١تقرير	% ٠,٢٥
5	إنشاء و تحديث المواقع الالكترونية للجهات الحكومية	معدل تحديث المواقع الالكترونية للجهات الحكومية	غير مستهدف	غير مستهدف
6	تفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير الشكاوى	تفعيل منظومة الخطوط الساخنة	غير مستهدف	غير مستهدف
		نسبة الاستجابة للشكاوى	٣ تقرير	% ٠,٢٥
7	نشر خطة المشتريات الحكومية	معدل نشر تقرير سنوى عن المشتريات الحكومية بموقع وزارة المالية	١ تقرير	% ٠,٢٥
8	نشر تقارير عن التقدم المحرز فى تنفيذ أهداف الاستراتيجية	معدل نشر تقرير سنوى عن التقدم المحرز فى تنفيذ الاستراتيجية	١ تقرير	% ٠,٣٣

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الثالث خلال عام ٢٠٢١ (٣,٠٨٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (٠,٢٥٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف الرابع

م	الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
1	تحديث البنية التشريعية للجهاز الادارى	تعديل قانون الخدمة المدنية وأى تشريعات أخرى يتم تحديثها يتم اضافتها للمستهدف	غير مستهدف (هدف قصير الأجل)	
2	تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة	التشريع الخاص بالصناديق والحسابات الخاصة		
		تحديث لوائح الصناديق والحسابات الخاصة		
3	تحديث التشريعات المنظمة لعمل أجهزة مكافحة الفساد	عدد التشريعات التى تم تعديلها		
4	سن قوانين حماية الشهود والمبلغين والتعاون الدولى فى المسائل الجنائية	اصدار تشريعى لكل إجراء		
5	ميكنة اقرارات الذمة المالية واصدار التشريع الخاص بها	اصدار تشريع بميكنة اجراءات الذمة المالية		
6	تفعيل قانون حظر تعارض المصالح المسئولين بالدولة	اصدار اللائحة التنفيذية للقانون او الغاؤه ودمج محتواه بقانون اخر		
7	تعديل تشريعات قانون الاجراءات الجنائية وقانون المرافعات	اجراء تعديل بالقانونين المذكورين بالاجراء		

الهدف الرابع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢١ حيث أنه هدف قصير الأجل إلا أنه سيتم متابعة تنفيذ نسبة (٥٪) عبارة عن متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف الخامس

م	الإجراء	مؤشر الإجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
1	تطوير البنية التحتية للنظام القضائي.	عدد مباني وزارة العدل التي تم تطويرها.	٢٩ مبنى	% ٠,١١
		عدد مباني النيابة الإدارية التي تم تطويرها.	٨٥ مبنى	% ٠,١٥
2	تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بمنظومة العمل القضائي.	ميكنة نظم العمل الداخلية بالجهات القضائية.	٢٥ منظومة	% ٠,٣٤
		تقرير عن خفض الوقت المستهلك في نظر القضايا.	١ تقرير	% ٠,٥
3	استخدام التطبيقات الذكية في تقديم الخدمات القضائية.	عدد الخدمات المقدمة من خلال تطبيقات المحمول.	١ خدمة	% ٠,٠٤
		صدور دراسة عن معدل رضاء العاملين عن الخدمات المقدمة من خلال تطبيقات المحمول.	١ دراسة	٠,٣٣
4	دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالقضاء.	عدد الدورات التدريبية القضائية المقدمة.	٥٠ دورة	٠,١٢٥
		عدد الندوات والمؤتمرات	١ ندوة أو مؤتمر	٠,١٢٥

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الخامس خلال عام ٢٠٢١ (١,٧٢٪) من الإستراتيجية، بالإضافة إلى (٠,١٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف السادس

م	الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
1	استكمال تطوير هياكل الأجهزة الرقابية.	عدد الهياكل التنظيمية المحدثة.	غير مستهدف	غير مستهدف
2	إبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات.	عدد الاتفاقيات المبرمة.	غير مستهدف	غير مستهدف
3	تحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية.	عدد الجهات التي حدثت قواعد بياناتها.	غير مستهدف	غير مستهدف
4	تطوير مهارات وقدرات العاملين بالأجهزة الرقابية.	عدد الدورات التدريبية للأجهزة الرقابية.	١٠٨ دورة تدريبية	٠,٢٥ %
		عدد المتدربين بالأجهزة الرقابية.	٤١٠٠ متدرب	٠,٢٥ %
5	وضع خطط خاصة لإدارة مخاطر الفساد بكافة جهات انفاذ القانون.	عدد خطط مخاطر الفساد.	٢ خطة	٠,٥ %
6	تطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته.	إصدار مؤشر مدركات الفساد الإداري.	١ مؤشر	٠,٥ %
7	إعداد البحوث والدراسات في المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد.	إصدار ٨ دراسات.	٢ دراسة	٠,٢٥ %

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف السادس خلال عام ٢٠٢١ (١,٧٥٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (١,٢٥٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف السابع

م	الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
1	تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن في مكافحته.	عدد الدورات التدريبية والمستفيدين منها والبرامج الالكترونية	١٥ دورة ٢٢٥ متدرب	% ٠,٢٥
		عدد الحملات الإعلامية	١ حملة إعلامية	% ٠,٢٥
2	تنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات.	عدد الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والندوات.	١١٦ نشاط	% ٠,٢٥
		نسبة الجامعات المفعلة لمقرر حقوق الانسان ومكافحة الفساد	غير مستهدف	غير مستهدف
3	تضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعي.	عدد المناهج المتضمنة قيم النزاهة والشفافية	١منهج	% ٠,٥
4	تفعيل الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي.	معدل نشر الميثاق	غير مستهدف	غير مستهدف
5	إعداد ميثاق أخلاقي لعضو هيئة التدريس.	إعداد الميثاق الأخلاقي	غير مستهدف	غير مستهدف
		نشر الميثاق الأخلاقي بكافة الجامعات الحكومية	١٤ جامعة	% ٠,٥
6	اكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته.	عدد الدورات التدريبية/ الندوات/ ورش العمل	١ نشاط	% ٠,٢٥
7	تفعيل دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لنشر قيم النزاهة والشفافية.	عدد دورات نشر قيم النزاهة والشفافية.	٤٠ دورة	% ٠,٢٥
		عدد المتدربين.	١٦٠٠ مدرب	% ٠,٢٥
8	تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بخطورة الفساد وآثاره السلبية.	عدد الخطب الدينية المعنية بالتوعية بمخاطر الفساد	٤ خطبة	% ٠,٥
9	حث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث على إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات منع ومكافحة الفساد ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة.	عدد البحوث والدراسات المتخصصة في مجالات مكافحة الفساد.	٢ بحث أو دراسة	% ٠,٢٨

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف السابع خلال عام ٢٠٢١ (٣,٢٨٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (٠,١٩٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف الثامن

م	الإجراء	مؤشر الإجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
1	تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات.	عدد المبادرات التي تم تنفيذها بين الجهات الوطنية والاقليمية والدولية.	١ مبادرة	% ٠,٥
2	عقد دورات تدريبية ومؤتمرات لتبادل الخبرات بين جهات انفاذ القانون ونظرائها الاقليمية والدولية.	عدد الدورات/ المؤتمرات.	١ متابعة	% ٠,٥
3	ابرام مذكرات التفاهم بين جهات انفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها.	عدد مذكرات التفاهم المبرمة.	١ مذكرة تفاهم مبرمة	% ٠,٢٥
		عدد مذكرات التفاهم المفعلة.	١ مذكرة تفاهم مفعلة	% ٠,٢٥
٤ + ٥	المشاركة في الفعاليات الاقليمية والدولية في مجال منع ومكافحة الفساد.	عدد المؤتمرات	١٠ مؤتمر	% ٠,٥٦
6	دراسة انضمام وحدات انفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال.	المجموعات الدولية التي تم الانضمام إليها.	١ متابعة	% ٠,٥

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الثامن خلال عام ٢٠٢١ (٢,٥٦٪) من الإستراتيجية.

جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف التاسع

م	الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
1	تفعيل مدونات السلوك للقطاع الخاص والمجتمع المدني	عدد منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تم نشر مدونة السلوك بها	غير مستهدف (هدف قصير الأجل)	
		عدد اتحاد الغرف التجارية التي ارسل إليها مدونة السلوك		
2	دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات منع ومكافحة الفساد	عدد الدورات التدريبية /الندوات /المؤتمرات / ورش العمل لمنظمات المجتمع المدني		
		عدد الندوات والمؤتمرات وورش العمل للقطاع الخاص		
3	إطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني	عدد المبادرات التي شارك بها المجتمع المدني أو القطاع الخاص		
		عدد الجمعيات التي اضافت نشاط مكافحة الفساد ضمن انشطتها		
4	تيسير حصول منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المعلومات المتاحة بما لا يمس الأمن القومي أو الصالح العام	عدد الجهات الحكومية التي توفر معلومات محدثة عبر مواقعها الإلكترونية		

الهدف التاسع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢١ حيث أنه هدف قصير الأجل إلا أنه سيتم متابعة تنفيذ نسبة (١٪) عبارة عن متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ


اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته


مصر - دائماً
الرقابة الإدارية